مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٦) – العدد (٣)، صيف ٢٠٢١
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

الصراع السعودي – الايراني وتداعياته على الشرق الاوسط (1979- 2020)[1]

م. ريبوار عبد الرحيم عبد الله
قسم العلاقات الدولية، كلية القانون والعلاقات الدولي، جامعة سوران، سوران، اقليم كوردستان، العراق
rebwar.abdullah@gmail.com

ا.م.د .ازاد عثمان صالح
قسم العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة صلاح الدين، اربيل، اقليم كوردستان، العراق
azad.salih@su.edu.krd

معلومات البحث

تاريخ البحث:
الاستلام:٢٠٢١/٣/٣
القبول:٢٠٢١/٤/٦
النشر: صيف ٢٠٢١

الكلمات المفتاحية:

Conflict, Iranian-Saudi Arabian Conflict, Cold War, Decision Making Process

Doi:
10.25212/lfu.qzj.6.3.21

الملخص:

كانت السعودية من أوائل الدول التي اعترفت بالنظام الجديد في إيران، وأظهرت رغبتها في التعاون معه، ولكنه سرعان ما تحول النظام إلى نظام معاد لها, وأنه كنظام ديني إسلامي ينافس نظام الحكم السعودي في الدين ويخالفه في المذهب ويعاكسه في الأهداف؛ فاندمج ما هو تباين و تعارض سياسي بما هو إختلاف أو خلاف مذهبي بينهما, وبين حلفائهما في هذا الصراع؛ بالاضاقة الى شعور المملكة بالاستفزاز من موضوع "تصدير الثورة الإيرانية" وخشيتها من استهداف نظام حكمها وانظمة حكم في دول الخليج عامة. شهدت العلاقة على امتداد التاريخ بين البلدين بين الصراع والتعاون. يُئبر عام 1979 نقطة تحول في العلاقة بينهما, نظرا لقيام الثورة الاسلامية في تلك السنة والاحداث التي احتضنتها بعد الثورة احداثا وتطورات سياسية هامة, اثرت على العلاقة بينهما, يمكن وصفها تارة بالتقارب وتارة اخرى بالتباعد, وفي السنوات القليلة السابقة حتى اللحظة بالتأزم.
وكانت لابعاد السياسية والطائفية والقومية والعسكرية دور كبير في تحديد مسار العلاقة. الصراع تمخض بتداعيات سياسية وامنية واقتصادية كبيرة على الشرق الأوسط.

المقدمة:

[1] هذا البحث مستل من اطروحة الدكتوراه الموسومة ب "دور الصراع السعودي – الايراني في رسم استراتيجيات الدول العظمى"
(استراتيجية الولايات المتحدة و روسيا الاتحادية في الشرق الاوسط نموذجاً) من قبل طالب الدكتوراه ريبوار عبدالرحيم عبدالله و بإشراف الاستاذ المساعد الدكتور ازاد عثمان صالح والتي لم تناقش بعد.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٦) – العدد (٣)، صيف ٢٠٢١
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

شهد الشرق الأوسط في الآونة الأخيرة صراعا سياسيا ومذهبياً حادا بين المملكة العربيةالسعودية و الجمهورية الأسلامية الإيرانية، بالرغم من ان المنطقة تحتوي على الكثير من الصراعات، الا ان الصراع السعودي- الإيراني يعد من أبرزها اليوم، حيث يشغل حيزا كبيرا من الاهتمام على الصعيدين الإقليمي والدولي.

تفاوتت مسيرة العلاقة السياسية بين السعودية و إيران منذ نشأتها بمداها ألتاريخي ما بين التقارب والتباعد؛ فبعد سقوط نظام الشاه في ايران بسبب "الثورة الإسلامية" في عام 1979, والتي كانت مفصلية في تاريخ العلاقة بين البلدين, انحدرت العلاقة شيئا فشيئا بينهما نحو التأزم مع تطبيعها في بعض المحطات, ومن ثم القطيعة في العلاقات الدبلوماسية في عام 2016 وذلك بغية حرق السفارة السعودية في طهران, ونشوب الحرب الباردة بينهما.

أن المملكة العربية ألسعودية كانت من أوائل الدول التي اعترفت بالنظام الجديد في إيران، وأبدت رغبتها في التعاون معه، ولكنه سرعان ما تحول النظام إلى نظام معاد لها, وأنه كنظام ديني إسلامي ينافس نظام الحكم السعودي في الدين ويخالفه في المذهب ويعاكسه في الأهداف؛ فاندمج ما هو تباين و تعارض سياسي بما هو إختلاف أو خلاف مذهبي بينهما, وبين حلفائهما في هذا الصراع؛ بالاضاقة الى شعور المملكة بالاستفزاز من موضوع "تصدير الثورة الإيرانية" وخشيتها من استهداف نظام حكمها وانظمة حكم في دول الخليج عامة.

بالرغم من أنَ هذين الفاعلين المهمين في المنطقة لا يتواجهان حالياً عسكريا، إلاَ أنهما يتصارعان أيدلوجيا و سياسيا واقتصاديا وإعلاميا وبشدة, فهما يتنافسان من اجل الحصول على نفوذ والهيمنة,سواء كان عن طريق سياساتهما و إجراءاتهما المباشرةً, أو عن طريق أنشطة لوكلائهما في المنطقة بصورة غير مباشرة.

اهداف البحث:

يهدف البحث الى التعرف على طبيعة الصراع الموجودة بين البلدين, وتداعياته وابعاده, بالاضافة الى عرض المحطات التاريخية لعلاقاتهما السياسية والإستراتيجية ومدى تأثير هذه المحطات على مسار العلاقة, وبالتالي تعرض المنطقة الى هزات وتقلبات سياسية.

اهمية البحث:

تكمن أهمية هذاالبحث,في أن هذا الموضوع يسلط الضوء على تداعيات الصراع على الصعيد الإقليمي, حيث ان الصراع السعودي- الإيراني يشغل حيزا كبيرا وواسعا في السياسات الإقليمية والنظام الإقليمي في الشرق الأوسط, وتأثير ذلك الصراع على استقرار المنطقة سياسيا وامنيا.

منهجية البحث:

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٦) – العدد (٣)، صيف ٢٠٢١
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

تُستخدم في اجراء هذاالبحث عدة مناهج منها: المنهج التاريخي، وذلك لذكر السياق والبعد التاريخي في العلاقة بين السعودية وإيران. المنهج التحليلي، خاصة دراسة (تحليل المحتوى) لوصف وتعريف طبيعة الصراع والأدوات التي تستخدمها السعودية و إيران في هذا الصراع، وبالتالي تحديد أسباب ودوافع الصراع وبيان تداعياته.

اسئلة البحث:

تتكون اسئلة البحث من سؤالين رئيسيين وهما:

ما هي ابعاد الصراع السعودي- الايراني؟.

ما هي تداعيات هذا الصراع على الشرق الاوسط؟.

فرضية البحث:

هناك علاقة طردية بين ابعاد الصراع السعودي- الايراني وبين نتائج الاستقرار في منطقة الشرق الاوسط, فكلما اتسعت اسباب الصراع بين الرياض وطهران كلما اتسعت رقعة الاستقرار في المنطقة؛ وذلك بحكم شمولية المتغيرات التي تدخل ضمن هذه الابعاد على الصعيد الخليجي والشرق الاوسطي.

1- التعريف بالنظام السياسي لكلا البلدين:

يختلف النظام الملكي من حيث الدستور و مصادر السلطة في المملكة العربية السعودية عن بقية الانظمة الملكية في العالم، كما يختلف النظام الجمهوري الاسلامي في ايران عن باقي الانظمة الجمهورية في العالم، من حيث تركيز السلطات بيد الوليه الفقيه بالرغم من وجود رئيس للجمهورية.

يكتسب طبيعة النظام السياسي القائم في المملكة العربية السعودية وجمهورية ايران الاسلامية اهمية بالغة، وذلك لمكانة المؤسسة الدينية وتأثيرها على النظام السياسي في كلا البلدين.

1-1 النظام السياسي في المملكة العربية السعودية:

نظام الحكم في السعودية يُعتبر نظاما ملكيا, يستند على الاسلام والشريعة الاسلامية. هذا البلد لايمتلك دستورا مكتوبا, على عكس الكثير من الدول, التي تمتلك دساتيرا خاصة بها، لكي يقوم بتعريف النظام السياسي, وتحديد السلطات وتوزيعها[1]. ولكن مع ذلك, يُعتبر النظام الاساسي للحكم، الذي صدر في المملكة عام 1992 بمثابة دستور للبلاد[2].

[1]- عبدالرزاق خلف محمد الطائي, النظام السياسي في المملكة العربية السعودية وجمهورية ايران الإسلامية- رؤية مقارنة, بحث منشور, مجلة مركز دراست الإقليمية, العدد 30, 2009, ص276.

[2]- نفس المصدر, ص276.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٦) – العدد (٣)، صيف ٢٠٢١
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

ان المادة السابعة من هذا النظام تنص على " ان الحكم في السعودية يستمد سلطته من القرأن الكريم والسنة النبوية الشريفة ". نظام الحكم في المملكة وراثي، وان العائلة المالكة هي التي تهيمن على معظم المناصب في السلطتين التنفيذية والتشريعية[1].

يستمد نظام الحكم في المملكة شرعيته من مصدرين اساسيين؛ هما الاسلام والتقاليد القبلية للعائلة الحاكمة, وانه متأثر بالميثاق الذي تم عقده عام 1744م بين امير نجد محمد بن سعود والداعية الشيخ محمد بن عبدالوهاب مؤسس (دعوة الاصلاح الديني المعروفة بالوهابية)[2]. ولذلك فان دور علماء المسلمين في صنع القرار السعودي يأتي بعد الاسرة الحاكمة، وان اغلبيتهم من

افراد اسرة ال شيخ محمد بن عبد الوهاب، فضلا عن علماء الدين السعوديين الذين ينتمون الى عوائل أخرى[3].

تغير اسم المملكة بعدها من مملكة النجد والحجاز في عام 1932الى المملكة العربية السعودية ابان حقبة الملك عبد العزيز ال سعود.

2-1عملية صنع القرار في المملكة العربية السعودية:

تتضمن عملية صنع القرار في المملكة العربية السعودية على السلطة التنفيذية المتمثلة بالملك والسلطة التشريعية والقضائية، بالاضافة الى الهيئات والوزارات.

فعملية صنع القرار نظرياً (Decision Making) تعني الامتداد والتداخل فيها بعوامل متعددة نفسيه، سياسة، اقتصادية واجتماعية[4].

وهي تعني الاختيار بين عدد من البدائل المتاحة التي تتسم بعدم اليقينية في نتائجها، بمعنى انها عملية او ذلك الاسلوب الرشيد الذي قام به صانع القرار من خلال دراسته وتحليل تلك القرارات والبدائل المتوفرة لديه، والتي لها تأثير داخلي وخارجي للخروج بالاختيار السليم.

من جانبه عرف ديفيد ايستون (David Easton) العالم الأمريكي في مجال النظم السياسة, القرار في نظريته للأنساق على " انه مخرجات النظام السياسي الذي توزع السلطة على اساسها القيم داخل المجتمع "[5].

على اية حال، يمكن تقسيم الجهات التي تشارك في عملية صنع القرار السعودي الى سلطات تنفيذية، تشريعية وقضائية على نحو الاتي:

---

[1]- نفس المصدر, ص277.
[2]- محمد سعيد ادريس, النظام الإقليمي للخليج العربي, مركز الدراسات الوحدة العربية, بيروت, 2002, ص206.
[3]- محمد سعيد ادريس, المصدر السابق, ص207.
[4]- رزافي بسمة, القوى الفاعلة في صناعة القرار داخل الإدارة الأمريكية, بحث مقدم كلية الحقوق- قسم العلاقات الدولية, جامعة باتنة, لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية, 2002, ص12.
[5]- جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف, المصدر السابق, ص305.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٦) – العدد (٣)، صيف ٢٠٢١
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

1-2-1 الملك:

الملك في السعودية يمتلك سلطات واسعة، فهو صاحب السلطة العليا والمرجع في شؤون التنظيمية والسياسية والادارية، ولكنه مقيد بأحكام الشريعة الاسلامية[1].

الملك في المملكة العربية السعودية في نفس الوقت يتولى منصب رئيس الوزراء، حيث يستوجب عليه بالالمام المباشر بأمور الناس وبالاوضاع العامة للبلد، حيث له الفصل في معظم القرارات والسياسات التي يصدرها مجلس الوزراء[2]. كان الملك في السابق يجمع بين رئاسة السلطة التنفيذية المتمثلة بالرئيس الوزراء ورئاسة مجلس الشورى، لكن التعديلات الاخيرة التي شهدتها النظام الاساسي في عام 1992 حالت دون ان تخضع رئاسة مجلس شورى بيد الملك، مع بقاء تعين رئيس للمجلس واعضائه ضمن صلاحيات الملك[3]. الملك يعد رئيسا للوزراء ويعين نواب رئيس مجلس الوزراء وكذلك الوزراء ونواب الوزراء، ومن هم في الدرجات الخاصة، كما له صلاحية حل مجلس الوزراء واعادته.

1-2-2 مجلس الوزراء:

يعد مجلس الوزراء ثاني اهم السلطات التنفيذية بعد سلطة الملك، حيث يتولى المجلس وظيفتين، التنفيذية والتشريعية، بالاضافة الى دوره الهام في صنع القرار الداخلي والخارجي المملكة العربية السعودية وهذا ما نصت عليه المادة (18) من نظام مجلس الوزراء لعام 1958، والتي اكدت على ان مجلس الوزراء يرسم السياسة الداخلية و الخارجية والمالية والاقتصادية والتعليمية والدفاعية للبلد. كما ان المعاهدات والاتفاقيات الدولية لا يمكن تنفيذها الى بموافقته, و ان قرارته نهائية ما عدا ما يحتاج منها لاستصدار امرا او مرسوم ملكي[4].

مجلس الوزراء في المملكة العربية السعودية يُعتبر اهم المؤسسات الذي يمتلك سلطات واسعة سياسياً وادارياً، بعد ما استمد قوته من قوة الملك واصبح الملك رئيسا للوزراء في الوقت نفسه، منذ تولي الملك فيصل بن عبدالعزيز مقاليد الحكم[5].

1-2-3 مجلس الشورى:

يتكون مجلس الشورى من 120 عضوا, يختارهم الملك من اهل العلم والخبرة والاختصاص. يقوم مجلس الشورى باعطاء الرأي والمشورة في السياسات العامة للدولة، عندما تحال اليه من قبل رئيس مجلس

1- الان غريش و دومنيك فيدل, الخليج مفاهيم لحرب معلنة, ترجمة ابراهيم الويس, دار القرطبة, بيروت, 1991, ص163.
2- علي حسين نيسان, عملية صنع القرار الخارجي في المملكة العربية السعودية, اطروحة دكتوراه غير منشورة, مقدمة الى كلية كلية العلوم السياسية, جامعة بغداد, 1997, ص70.
3- نفس المصدر, ص71.
4- احمد حسن دحلان, دراسة في السياسة الداخلية للمملكة العربية السعودية, دار الشروق, جدة, 1984, ص149.
5- عبدالمعطي العساف, التنظيم الإداري في المملكة العربية السعودية, دار العلوم للطباعة والنشر, الرياض, 1984, ص103.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٦) – العدد (٣)، صيف ٢٠٢١
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

الوزراء. مدة نفاذ مجلس الشورى اربعة سنوات، ويتم تشكيل مجلس الشورى الجديد قبل انتهاء المدة بشهرين[1].

ان لرئيس مجلس الشورى الحق برفع طلب الى رئيس مجلس الوزراء ويطلب فيه حضور الوزير او اي مسؤول حكومي اخر في جلسات الشورى، لغرض مسائلته عن مواضع ذات صلة بالسياسات الداخلية والخارجية للبلد؛ كما يحق لكل عشرة اعضاء في مجلس الشورى اقتراح نظام جديد او تعديل نظام نافذ وعرضه على رئيس مجلس الشورى، وبالتالي رفعه الى الملك[2].

1-2-4 السلطة القضائية:

تتكون السلطة القضائية في المملكة العربية السعودية من قضاء شرعي ومحاكم شرعية وديوان للمظالم, بالاضافة الى اللجان الادارية ذات الاختصاص القضائي والمؤسسه الدينية. يعتمد النظام القضائي في هذا البلد على مذهب (الامام احمد بن حنبل).

السلطة القضائية بكل تشكيلاتها وهيئاتها مسؤلة عن حل جميع المنازعات التي تنشأ داخل المجتمع السعودي اياً كانت طبيعتها او اطرافها[3]. اختصت محكمة التميز بتميز الاحكام الصادرة عن المحاكم العامة والجزائية وتصدر القرارات الصادرة عن الدوائر في محكمة التميز من ثلاثة قضاة، بينما تصدر القرارات المتعلقة بقضايا القتل والرجم والقطع من خمسة قضاة [4]. يتولى مجلس القضاء الأعلى بالإشراف العام على المحاكم، ويتكون من احد عشر عضواً؛ يمارس مجلس القضاء مجموعة من الاختصاصات المختلفة التي تتضمن اختصاصات ادارية واختصاصات تنظيمية وذات طبيعة قضائية خالصة[5].

1-2-5 المؤسسة الدينية:

تتكون المؤسسة الدينية من عدة هيئات، ابرزها هيئة كبار العلماء والرئاسة العامة لمجلس البحوث الدينية والفتاوى، وهيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهي هيئات مستقلة لا ترتبط بمجلس الوزراء[6].

تتألف هيئة كبار العلماء من عدد من العلماء المختصين في الشريعة الاسلامية من العلماء السعوديين وبجري اختيارهم بأمر ملكي. تتولى الهيئة بابداء الرأي فيما يحال اليها من الملك والحكومة من اجل بحثه وتكوين الرأي المستند الى الادلة الشرعية فيه، كما تقوم بالتوحية في القضايا الدينية المتعلقة بتقرير احكام عامة تستشرد بها الحكومة[7].

1- د. محمد بن صنيان, النخب السياسية, دراسة في التحولات والإخفاقات, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, 2004, ص60.
2- نفس المصدر, ص61.
3- نفس المصدر, ص62.
4- عبدالمعطي العساف, المصدر السابق, ص104.
5- عبدالمعطي العساف, المصدر السابق, ص104.
6- د. غانم النجار, واقع ومستقبل الأوضاع السياسية في دول الخليج, بحث منشور في مجلة المستقبل, مركز دراسات الوحدة العربية, العدد269, بيروت, 2001, ص104.
7- وحيد حمزة هاشم, نظام الحكم في المملكة العربية السعودية, مكتبة دار جدة, جدة, 1994, ص173.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٦) – العدد (٣)، صيف ٢٠٢١
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

اما دور هيئة الرئاسة العامة لادارة البحوث الدينية والافتاء, فانه يقتصر على تحديد مصدر الفتاوى في المملكة، وتحديد شكل ومحتويات المناهج الدراسية في المدارس والجامعات لتكون منسجمة مع السياسات الرسمية للمؤسسة الدينية, والاشراف المباشر على عمل الدعاة والمرشد في داخل المملكة وخارجها، والرقابة العامة على الكتب الواردة من الخارج وتأليف الكتب[1].

من جانبها، تقوم هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر بحث الناس على الصلاة الجماعية في المساجد عند كل اذان، كما تقوم بتعليم الحجاج والمعتمرين في مواسم الحج والعمرة بمناسك الحج والعمل، ومنعهم من الصراخ او البكاء عند قبر النبي محمد (صلى الله عليه وسلم)[2].

1-3النظام السياسي في ايران

يتميز النظام السياسي في ايران عن سائر النظم السياسية العالمية بميزه دستورية فريدة, وهي خاصية ولاية الفقيه, يرئسها المرشد الاعلى. فالنظام السياسي في هذا البلد جمهوري وايدولوجيتها الاسلام[3].

النظام السياسي في ايران مختلف عن اربعة انظمة سياسية شائعة (الرئاسي، البرلماني، المختلط، حكومة الجمعية)، ويستمد مبادئة من دستور عام 1979، ذلك الدستور الذي كُتب بعد الثورة الاسلامية، وانه يقوم على اساس الفصل بين السلطات, التي تُساهم في صنع القرار ضمن عملية تسمى بعملية صنع القرار الايراني[4].

بعد اقرار نظام الجمهورية الاسلامية، تم الشروع في تهيئة المؤسسات الحاكمة لتتوافق مع فكر السياسي الشيعي، ولتحقيق ذلك، دعا الخميني بتشكيل مجلس للخبراء، والذي سيتم التطرق اليه لاحقاً ويعين عدد من الفقهاء وعلماء الدين الشيعة لكي يقوموا بكتابة الدستور، حيث قام المجلس عند صياغة الدستور بالتركيز على ثلاث عناصر: اهمها تعزيز مكانة وصلاحيات الولي الفقيه، بالاضافة الى مراعاة تطبيق القوانين والاحكام الاسلامية، وتأسيس مؤسسات تهتم بكل ما هو ديني في نطاق الجمهورية الاسلامية وهيكلية النظام السياسي لهذا البلد[5].

1-3-1عملية صنع القرار في ايران:

تساهم في عملية صنع القرار في ايران عدة مؤسسات دستورية, لحيوية هذه المؤسسات بعضها تعمل في سياق السلطة التنفيذية واخرى ضمن السلطة التشريعية والقضائية.

---

[1]- نفس المصدر, ص174.
[2]- نفس المصدر, ص174.
[3]- بهمان بختياري, المؤسسات الحاكمة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية, مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية, ابوظبي, 1998, ص76.
[4]- ليث محمود, مفهوم السلطة السياسي الإسلامي المعاصر, رسالة ماجستير غير منشورة, مقدمة الى كلية العلوم السياسية, جامعة بغداد, بغداد, 2004, ص30.
[5]- يحيى داود, الدستور الإيراني- الوحدة الإسلامية, مقال نشر على موقع www.ars.org بتاريخ 2020/3/16.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٦) – العدد (٣)، صيف ٢٠٢١
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

من اهم هذه المؤسسات:

1-1-3-1المرشد الاعلى:

يعد المرشد الاعلى العنصر الاساسي بالنظام السياسي في ايران. لقد منح الدستور صلاحيات واسعة للولي الفقيه او المرشد الاعلى تفوق صلاحيات المؤسسات الاخرى. فالمرشد الاعلى معني بحل المشاكل التي تواجه النظام السياسي، والتي قد يتعذر حلها من خلال مؤسسات اخرى للدولة . كما انه يمتلك صلاحية الاعلان عن الحرب والسلام والنفير العام، ولديه صلاحية تعين وعزل كل من فقهاء مجلس صياغة الدستور، كما يعتبر اعلى مسؤول في السلطة القضائية، وهو القائد العام لقوات حرس الثورة الاسلامية والقوات المسلحة وقوى الامن الداخلي، بالاضافة الى صلاحية اقرار وتنصيب رئيس الجمهورية، بعد انتخابه، ويحق له عزل الرئيس الجمهورية بعد ان تصدر المحكمة العليا حكما بعدم التزامه بأداء واجباته[1].

بعد اجراء تعديل الدستور لعام 1989، زادت صلاحيات المرشد، حيث شملت تحديد السياسات العامة للدولة بالتشاور مع جميع تشخيص مصلحة النظام والاشراف على تنفيذ سياسة الدولة، بالاضافة الى صلاحية الاعلان عن الاستفتاء العام، وتعين او عزل رئيس مؤسسة الاذاعة والتلفزيون، ورئيس اركان القيادة المشتركة[2].

ان المرشد الاعلى يتمتع بصلاحيات قضائية، فهو يقوم بمعالجة الخلافات التي تنشأ بين السلطات الثلاث (التشريعية، التنفيذية والقضائية) فضلا عن تنظيم العلاقة بينهم[3]. كل هذه الصلاحيات حددتها الدستور الايراني وخاصة المادة (5) منه.

1-3-1-2 مجلس الخبراء:

يقوم هذا المجلس بتعين المرشد الاعلى، والذي تم تشكيلة في عام 1982، بعد اجراء انتخابات لاعضائه البالغ 83 عضواً، ومعظم من علماء الحوزة العلمية، وعادة تكون دورة المجلس ثمان سنوات[4]. يتم انتخاب اعضاء المجلس من قبل الشعب.

وكان الخميني اول من انيطت به ولاية الفقيه، الى ان توفي عام 1989، فتولى المرشد الحالي علي خامنئي هذا المنصب، كان من المفترض ان يتولى اية الله العظمى حسيب منتظري منصب المرشد الاعلى بعد ان يتوفى الخميني، الا ان انتقادات المنتظري للاعدامات التي تقوم بها الحكومة الايرانية جعلت الخميني يدفعه للاستقالة في عام 1989[5].

1- نصيب عتيقة ونموشي نسرين, النظام السياسي في ايران, بحث غير منشور مقدم الى كلية الحقوق والعلوم السياسية, جامعة بسكرة, الجزائر, ص10.
2- نفس المصدر, ص11.
3- نيفين عبدالمنعم مسعد, صنع القرار في ايران والعلاقات العربية الإيرانية, مركز الوحدة العربية, 2001, ص78.
4- نفس المصدر, 89.
5- نيفين عبدالمنعم مسعد, المصدر السابق, ص89.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٦) – العدد (٣)، صيف ٢٠٢١
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

يمكن لمجلس الخبراء عزل المرشد الاعلى في الحالات الاتية:

1- عجز المرشد عن اداء واجباته الدستورية.
2- فقدانه صفة من صفات الاهلية التي نصت عليها المادتان 5 و 109 من الدستور.
3- تبين انه لا يملك تلك الصفة من الاساس[1].

1-3-1-3رئيس الجمهورية:

عرف الدستور الايراني لعام 1979 رئيس الجمهورية وحدد صلاحياته. فالمادة 20من الدستور تنص على انتخابات الرئيس من قبل الشعب لاربعة سنوات ويحق له تولي الرئاسة بشكل متتال لمرتين فقط. ان رئيس الجمهورية حسب الدستور، يعد اعلى سلطة بعد سلطه ولاية الفقيه او المرشد العام لايران[2].
للرئيس الجمهورية عدة مؤهلات ومواصفات، منها، ان يكون ايراني الجنسية والاصل، ان يكون متدين، ان يؤمن بمبادئ الثورة الإسلامية والمذهب الرسمي للبلد وذا ماضي جيد[3].
رئيس الجمهورية في ايران، يعمل في نفس الوقت صفة رئيس الوزراء، فهو الذي يقوم باختيار الوزراء واشراف السلطة التنفيذية ماعدا في المجالات التي ترتبط مباشرة بالمرشد الاعلى، كما ان الرئيس الحق في المصادقة على القوانين بعد المصادقة من قبل مجلس الشورى. كما يحق للرئيس الجمهورية المصادقة على الاتفاقيات والمعاهدات والعقود بعد المصادقة من قبل مجلس الشورى، بالاضافة الى المصادقة على الميزانية ومنح الاوسمة وتعين السفراء[4].
يخلو الرئيس منصبه في حال تقديم الاستقالة الى المرشد الاعلى، او سبب وفاته او مرضه. عند خلو منصب الرئيس، يقوم نائب الرئيس بتولي منصب رئيس الجمهورية، شريطة ان يحصل على موافقة المرشد، او عن طريق اجراء انتخابات تقام اجرائها في غضون خمسين يوماً بطلب من المرشد الاعلى[5].
ان منصب الذي يتمتع به نواب الرئيس منصب هام، فالنواب يقومون بممارسة صلاحيات الرئيس وخاصة النائب الاول في غياب الرئيس، هذه الصلاحيات جاءت بعد التعديلات الدستورية التي اجريت على منصب رئيس الوزراء في عام 1989 لصالح منصب رئيس الدولة، عندما الغي منصب رئيس الوزراء واناطة صلاحيا برئيس الدولة[6].

---

[1]- نفس المصدر, ص120- 122.
[2]- نفس المصدر, ص122.
[3]- نصيب عتيقة ونموشي نسرين, المصدر السابق, ص18.
[4]- نصيب عتيقة ونموشي نسرين, المصدر السابق, ص18.
[5]- نجاة ابركان, العلاقات الإيرانية العربية من تغيرات السبعينات الى ضغوط العولمة, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الحقوق والعلوم السياسية, جامعة باتنة, 2003, ص39.
[6]- محسن كديفر, نظريات الحكم في الفقه الشيعي, بحوث في ولاية الفقيه, دار الجديد للنشر والطباعة, بيروت, 2000, ص13.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٦) – العدد (٣)، صيف ٢٠٢١
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

4-1-3-1مجلس الشورى (البرلمان):

يبلغ عدد اعضاء مجلس الشورى 290 عضوا، ينتخبون مباشرة من قبل الشعب لمدة اربع سنوات. بين الدستور الايراني شروط ومواصفات المرشحين لمجلس الشورى منها، ان لا يقل عمر المرشح عن 25 عاماً ولا يزيد عن 85 عاماً، وان يكون مؤمناً بمبادىء الثورة الاسلامية الايرانية[1]. كما ان الدستور يمنح للاقليات الدينية تمثيل في هذا المجلس، حيث يوجد ممثل لاتباع كل من ديانات النصرانية واليهودية والزرادشتية[2]. يمتلك المجلس العديد من الصلاحيات اهمها، سن القوانين، الرقابة والتحقيق في كافة شئون البلاد, ومنح الثقة للحكومة واستجوابها، بالاضافة الى التصديق على المواثيق والعقود والمعاهدات والاتفاقيات الدولية[3].

5-2-2 مجلس صيانة الدستور:

يتكون اعضاء مجلس صيانة الدستور من 12 عضواً، ستة فهم فقهاء وعلماء الشريعة، واخرون هم من خبراء اختصاصات القانون. اما العلماء فقد ينتخبهم المرشد الاعلى، واما خبراء القانون، فقد ينتخب من قبل مجلس الشورى بقائمة يرأسها القضاء الاعلى[4].

مدة مجلس صيانة الدستوري ستة سنوات، حيث يتم تبديل اعضاء المجلس فيها ليتم ترشيح وتعين ستة اخرين من العلماء وخبراء القانون.

اهم صلاحيات وسلطات المجلس:

1- مراجعة جميع تشريعات مجلس الشورى في مدة اقصاها عشرة ايام، وتمدد عند الحاجة بالتشاور مع مجلس الشورى.

2- التأكيد على عدم مخالفة التشريعات لمجلس الشورى مع الشريعة الاسلامية.

3- المصادقة على تشريعات مجلس الشورى، بعد ابداء الملاحظة من قبل مجلس الصيانة واعادتها اليه لغرض المصادقة عليها.

4- الحضور في جلسات الشورى الطارئة لمساعدة الاخير لتشريع القوانين.

5- تفسير نصوص الدستور.

6- الاشراف على الانتخابات الرئاسية والاستفتاءات العامة[5].

---

[1]- يحيى داود عباس, تاريخ الجمهورية الإسلامية في ايران, بحث منشور في مجلة مختارات ايرانية, العدد86, 2007, ص27.

[2]- نيفين عبدالمنعم مسعد, المصدر السابق, ص78

[3]- نفس المصدر, ص89.

[4]- نيفين عبدالمنعم مسعد, المصدر السابق, ص120.

[5]- نفس المصدر, ص122.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٦) – العدد (٣)، صيف ٢٠٢١
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

1-3-1-5مجمع تشخيص مصلحة النظام:

تم تأسيس هذا المجمع في شباط 1988 بقرار من الخميني، وذلك بعدما حصل نزاع مؤسساتي بين المجلسين، مجلس الشورى و مجلس صيانة الدستور بسبب بعض القرارات والتشريعات التي صدرت من مجلس الشورى ونقدها من قبل الأخير، مع إصرار المجلسين على صحة وجهات نظرهما. فقد عالجت التعديلات الدستورية لعام 1989 هذا الموضوع بإنشاء هذا المجلس، وان للمجمع تشخيص المصلحة القرار النهائي والفصل لأي نزاع ينشأ بين المؤسستين المذكورتين[1].

يتألف مجلس تشخيص مصلحة النظام من (12) عضواً، هم رؤساء السلطات الثلاث (التنفيذية، التشريعية والقضائية) وفقهاء مجلس صيانة الدستور بالاضافة الى ممثل عن المرشد الاعلى والوزير المعني بالامر. يرتبط المجمع بالمرشد, حيث يقوم بتقديم المشورة بتحديد السياسة العامة للدولة[2].

مما يعني ان المجمع قد قام بتوسيع مجالات اختصاصاته من الفصل في المنازعات الناشئة بين المجلس الى وضع سياسات تخص بالمصلحة العليا للدولة.

1-3-1-6مجلس الاعلى للامن القومي:

انشيء المجلس الاعلى للامن القومي بعد تعديلات الدستور لعام 1989، وان المادة (177) من الدستور توضح مهام وصلاحيات هذا المجلس.

ان الغاية من انشاء المجلس تكمن في ان المجلس مسؤول عن حماية الثورة الاسلامية والمصالح القومية للجمهورية الاسلامية والدفاع عن سيادة ايران واراضيها، وتعتبر قرارات المجلس بعد مصادقة المرشد عليها نافذة[3].

فالمجلس يقوم بوضع السياسات الامنية والدفاعية في ضوء السياسات العامة الصادرة من المرشد. كما يقوم بتنسيق النشاطات السياسية والامنية والاجتماعية والثقافية الاقتصادية للدولة مع سياساتها الدفاعية والامنية العامة. من جهة اخرى، يلعب المجلس دوراً كبيراً في تجديد وتقيم حاجة الدولة من موارد البلاد الطبيعية وتسخيرها لغرض مواجهة اي تهديد يتعرض له امن الدولة.

يرأس المجس رئيس الدولة وبعضوية كل من رؤساء السلطات الثلاث، والوزراء المعنين منها الخارجية والدفاع والاعلام، بالاضافة الى ممثل عن المرشد العام[4].

1-3-1-7المؤسسة العسكرية:

حسب دستور جمهورية ايران الاسلامية, فان للجيش وقوات حرس الثورة الاسلامية لهما دور كبير و بقوة في عملية ضع القرار الايراني.

---

[1]- سلطان محمد النعيمي, الفكر السياسي الإيراني, جذوره روافده أثاره, مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية, ابوظبي, 2009, ص83.

[2]- نفس المصدر, ص84.

[3]- نصيب عتيقة ونموشي نسرين, المصدر السابق, ص18.

[4]- نصيب عتيقة ونموشي نسرين, المصدر السابق, ص19.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٦) – العدد (٣)، صيف ٢٠٢١
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

يعتبر الجيش في ايران المسؤول الاول على حماية استقلال وحدة الاراضي الايرانية، كما يقوم بالدفاع عن النظام السياسي الاسلامي للدولة. كما نص الدستور على اسلامية الجيش في تصوراته. ان حرس الثورة حسب الدستور يقع على عاتقه مسؤولية حماية مبادىء الثورة الاسلامية وانجازاتها. الدستور يمنع التحاق الاجانب بالجيش، كما يحرم اقامة اي قواعد عسكرية اجنبية على اراضي ايران حتى ان كانت لاغراض سلمية[1].

8-1-3-1السلطة القضائية:

نص الدستور الايراني على استقلالية السلطة القضائية، فالسلطة القضائية في ايران تعمل على حماية حقوق الافراد، حسب ماورد في الدستور، وهي مسؤولة على تطبيق العدالة في المجتمع، بالاضافة الى الاشراف على تنفيذ القوانين[2].

يتم اختيار وتعين رئيس الهيئة القضائية عن طريق المرشد الاعلى لمدة (5) سنوات. اما وزير العدل فيتم اختياره من رئيس الدولة كأحد وزراء كابنته, ورئيس المحكمة العليا يتم اختياره وتعينه من قبل رئيس الهيئة القضائية، كما يقوم بتعين المدعي العام[3].

يمارس رئيس الهيئة القضائية مهمة اعداد اللوائح القضائية المتناسبة مع نظام الجمهورية الاسلامية، يوجد في ايران عدة محاكم منها:

1- المحاكم العامة: وهي التي تنظر في كافة القضايا باستثناء القضايا التي تقع ضمن اختصاص المحاكم الثورية او الخاصة.

2- المحاكم الثورية: التي تنظر في جرائم الموجهة للامن الداخلي والخارجي او اهانة مؤس الجمهورية الاسلامية الخميني، او النقد لاداء المرشد، او التامر ضد النظام وممارسة التخريب ضده، او التجسس وتهريب المخدرات والربح غير المشروع.

3- المحاكم المدنية: التي تخص شؤون الاسرة، والمحاكم العسكرية التي تخص في القضايا العسكرية والاجهزة الامنية، ومحكمة علماء الدين فانها مختصة بقضايا علماء الدين عند وجود حالات وتصرفات غير الشرعية التي يرتبكها العلماء[4].

2- نبذة عن العلاقة بين البلدين:

على امتداد العلاقة ما بين البلدين تباينت هذه العلاقات بين التعاون والصراع, وذلك حسب الأحداث الداخلية والتغيرات التي كانت تحصل على مستوى الإقليمي والدولي.

---

[1]- نجاة ابركان, المصدر السابق, ص40.
[2]- نيفين مسعد عبدالمنعم, المصدر السابق, ص84.
[3]- نفس المصدر, ص85.
[4]نيفين عبدالمنعم مسعد, ص86.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٦) – العدد (٣)، صيف ٢٠٢١
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

كانت للعوامل التاريخية والدينية والجغرافية والمصالح السياسية والاقتصادية تأثير كبير في تحديد مسار العلاقة بين البلدين. يُعتبر عام 1926 بداية تأسيس العلاقات ذات طابع الرسمي بينهما, وذلك عندما شاركت ايران في مؤتمر اسلامي عقده مؤسس المملكة العربية السعودية الملك عبد العزيز آل سعود, للنظر في شؤون المسلمين واحوالهم[1].

من نتائج المؤتمر, قيام ايران بتصحيح نظرتها تجاه السعودية, وانه كان اول منصة اتصال مباشر بين الدولتين.

يمثل هذا العام حدثا مهما في تاريخ السعودية وايران ايضا, العام الذي تمت فيه مبايعة الملك عبد العزيز ليكون ملكا على النجد والحجاز, وتم فيه ايضا تنصيب رضاه شاه بهلوي امبراطورا على ايران. فمع بروز البهلوي, كان الصراع هو العنوان البارز في العلاقة بينهما, وحتى بعد ان ظهرت دعوات لاقامة التحالفات وعقد علاقات التعاون والصداقة, الإ انها لم تحدث اثرا كافيا[2].

اول خلاف سعودي ايراني منذ تلك الفترة كان على المعاهدة التي ابرمت بين بريطانيا والمملكة العربية السعودية, والتي سميت فيما بعد ذلك بمعاهدة الجدة. وقفت ايران ضد هذه المعاهدة, وزعمت انها تنهي مزاعم حقوقها الإقليمية في البحرين, ولذلك قامت بتقديم شكوى الى عصبة الأمم, وطالبت بضرورة سحب الأثار المترتبة على المعاهدة, الأمر الذي رفضته المملكة العربية السعودية وبريطانيا, حيث نفت السعودية أي حقوق لإيران في البحرين, مما أدت الى توتر العلاقة بين البلدين[3].

استمرت العلاقة بين البلدين على هذا الحال, وكان الفتور هو عنصر العلاقة بينهما, الإ بعد التوقيع على معاهدة الصداقة في عام 1929 التي بدورها انهت هذا الفتور, عندما نصت المعاهدة على اقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما, واحترام حقوق ومصالح كل طرف وفقا لأحكام القانون الدولي[4].

تعززت العلاقة بين البلدين في عام 1932, عندما زار الأمير فيصل, وزير الخارجية السعودية في تلك الفترة ايران, تأكيدا لمبدأ حسن الجوار الذي ورد في السياسة الخارجية السعودية ودعم العلاقة مع دول الإسلامية. استمرت العلاقة بينهما ومضت بمسارها الطبيعي حتى الأعوام التي حدثت فيها الحرب العالمية الثانية, واحداث التغير الذي حصل على النظام السياسي لإيران, عندما اجبرت بريطانيا بتنحي رضاه بهلوي السلطة لصالح ابنه محمد رضاه شاه[5].

---

[1] احمد عردوم, الصراع السعودي – الإيراني واثره على اليمن, بحث نشر في مجلة العلوم السياسية والقانون- اصدارات المركز الديمقراطي العربي, العدد الثاني, سنة 2017, ص19.

[2] د. محمد سالم الكواز, العلاقات السعودية- الإيرانية 1979- 2011, دراسة تاريخية سياسية, دار الغيداء للنشر والتوزيع, عمان, ص13.

[3] د. روزماري سعيد, النزاع حول الجزر العربية في الخليج خلال سنوات 1928- 1971, دراسة للعلاقات العربية- الإيرانية ودور بريطانيا فيها, بحث منشور في مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية, العدد السادس, 1976, ص14.

[4] د. عبدالحكيم عامر الطحاوي, العلاقات السعودية- الإيرانية واثرها في دول الخليج العربي, مكتبة العبيكان, الرياض, 2004, ص27.

[5] نفس المصدر, 29.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٦) – العدد (٣)، صيف ٢٠٢١
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

توقفت العلاقة بين البلدين في عام 1943 بسبب أحداث الحرب العالمية الثانية و أطماع ايران على البحرين وجزر العربية في الخليج العربي بعد الإكتشافات البترولية الهائلة التي حصلت في الخليج, مما زادت أهمية المنطقة عالميا, واستئنفت في عام 1951[1].

شهدت العلاقات السعودية- الإيرانية في هذه السنة تطورا هاما, حيث أعادت العلاقات بينهما بشكل رسمي, عندما قررتا بتبادل السفارات بصفة رسمية, وكان ذلك الحدث نقطة رئيسية في مسير العلاقات للبلدين.

كان لموضوع اعادة الحديث عن ضم البحرين لإيران من جانب هذا البلد, بعد ثورة المصدق التي شهدت فيها تحسن العلاقة بين البلدين وتطويرها, تأثير كبير توتر العلاقة بينهما من جديد, خاصة بعد القرار الذي اتخذته مجلس الوزراء الإيراني في عام 1957 بشأن ضم البحرين لإيران وجعلها مقاطعة من مقاطعات ايران, الأمر الذي رفضته سعودية بشدة, واكدت على استقلالية البحرين وامتدادها للجزيرة العربية, وقامت بعد ذلك بعقد اتفاقية مع البحرين لتسوية الحدود بينهما[2].

ايران رفضت الإتفاقية السعودية- البحرينية واكدت مرة اخرى على حقها في السيادة على بحرين واعتبارها جزء من مقاطعاتها, الأمر الذي دعت جامعة الدول العربية برفض مزاعم ايران حول بحرين وأعلنت عن دعمها للإتفاقية السعودية- البحرينية وبالتالي بلغت التوتر فيما بينهما الى ذروتها[3].

كانت للأحداث السياسية التي حدثت في الشرق الأوسط في الستينات القرن العشرين, تأثير كبير على إعادة العلاقة بين البلدين, بل وتوطيدها.

ان سقوط الملكية في اليمن في عام 1962 ادى الى إحداث نوع من الصراع بين السعودية ومصر في فترة رئاسة الرئيس المصري الاسبق جمال عبدالناصر, حيث اعتبرت مصر التدخل السعودي في اليمن تدخلا غير شرعيا, وان مصر ستحافظ على نظامها الجمهوري في اشارة الى التهديد الذي خلقه سعودية عند تدخله اليمن. هذا الحدث كان له تأثير على تطبيع العلاقة بين السعودية وايران, لأن الأخيرة وقفت الى جانب السعودية وقدمت الدعم العسكري لها, كما ان الشاه في تصريح له قال " أن ايران قلقة بشأن التدخل المصري في اليمن, وانه يستهدف المملكة العربية السعودية والسيطرة على نفط شبه الجزيرة العربية "[4].

كان لمجيء الملك فيصل بن عبد العزيز الى سدة الحكم في عام 1964 تأثير كبير على ازدياد التنسيقيات بين الحكومتين في البلدين. قام الملك فيصل بزيارة في عام 1967الى طهران, وتباحث مع الشاه بشأن مشروع تشكيل حلف اسلامي, ثم دعى شاه الى زيارة رياض, ومن ثم القى كلمة في البرلمان الإيراني, تحدث فيها عن الغاية من تشكيل الحلف, وقال " ان الإسلام هو العنصر الذي يوطد العلاقة بين البلدين ويقوم بتقارب الأمتين " في شارة الى الأمة العربية والفرس.

---

[1] نفس المصدر, 42.
[2] د. محمد السعيد, ايران والبحرين, بحث منشور في مجلة دراسات شرق اوسطية, العدد 191 مركز بحوث الشرق الأوسط, جامعة عين شمس, القاهرة, ص51.
[3] نفس المصدر, ص52.
[4] د. سالم محمد الكواز, المصدر السابق, ص19.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٦) – العدد (٣)، صيف ٢٠٢١
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

ولكن الأمور جرت على عكس رغبات الملك فيصل, الغى الشاه زيارته المقرر الى رياض, بل وتوترت العلاقة بينهما من جديد بغية الموقف الذي اتخذه السعودية الى جانب موقف كل من الكويت والبحرين ودعمهم للقرار البريطاني المنصوص فيه بسحبها من منطقة الخليج العربي في موعد اقصاه نهاية عام 1971, مما ادى الى حدوث نزاع حاد بين الطرفين, بحيث فسرت ايران ذلك بأنه موقف ضد مصلحتها في المنطقة, وانه عمل عدواني[1].

بقيت العلاقات السعودية من نهاية فترة الستينيات الى بداية فترة السبعينيات بين التوتر والتطبيع, وكان لموضوع لمصالح ايران في البحرين واعادة الحديث عنها مرة اخرى دور كبير في تأزيم العلاقة بينهما من جديد.

وفي نفس العام 1971, اعلن الشاه عن نيته في التراجع عن مطالبته بالبحرين شريطة الحصول على الجزر الثلاث وهي (طنب الكبرى, طنب الصغرى, ابو موسى) عند انسحاب بريطانيا من الخليج العربي, رفضت السعودية هذا الشرط من ايران ودعت الى عقد مؤتمر حول هذا الموضوع وامن الخليج بوجود اطراف معنية, الأمر حال دون عقد المؤتمر, وايران قامت بالسيطرة على هذه الجزر[2].

خلال المدة 1973-1977 تبادل الطرفان زيارات عديدة وخاصة بعد مقتل الملك فيصل في عام 1975, اذ بحثا من خلالها العلاقات الثنائية والموقف في المنطقة, ولم تقتصر تلك الزيارات على تعزيز وتقوية العلاقات السياسية بل و الأمنية و الأقتصادية والعسكرية.

في عام 1978 بات نظام شاه يعيش ضغوطا سياسيا من الداخل مما ادى شيئا فشيئا الى ضعفه وانهاكه, وافتقاره الى دعم السياسي والعسكري, مما أجبر الشاه بترك بلاده في عام 1979 متوجها الى مصر, وانتهى نظام شاه باندلاع ثورة اسلامية برئاسة الخميني, المرشد السابق لإيران, الأمر الذي ادخل ايران في مرحلة جديدة من مراحل تاريخ السياسي المعاصر, بل اضحى يشكل فاصلا جديدا في علاقاتها الدولية والإقليمية وخاصة مع المملكة العربية السعودية[3].

كانت الثورة الإسلامية في ايران التي اطاحت بنظام الشاه, قضت على تبعية ايران السياسية والعسكرية والاقتصادية للولايات المتحدة الامريكية وتأثيرها الكبير على الجزيرة العربية بمثابة تحذير خطير يهدد الرياض, مفاده ان الشيعة الساكنين في شرق السعودية متأثرين بثورة ايران الشيعية, بحيث خشيت السعودية من اعمال تخريبية قد تتعرض لها من قبل ايران.

وصفت السعودية الثورة بانها ثورة شيوعية والثوار هم ماركسيون, وقد عبر عن ذلك الأمير فهد بن عبدالعزيز عندما اشار في تصريح له " ان ما يحدث لإيران هو خطر على الإسلام والمسلمين, انها ثورة

[1] باديب سعيد, العلاقات السعودية- الإيرانية 1932- 1983, دار الساقي للنشر والتوزيع, بيروت, 1994, ص26.
[2] نفس المصدر, ص27.
[3] جمال زكريا, العلاقات العربية – الإيرانية, بحث منشور في معهد بحوث والدراسات العربية للنشر, القاهرة, 1993, 152.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٦) – العدد (٣)، صيف ٢٠٢١
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

شوفينية تهدد العالم, تسعى من خلال لها الثوار باقامة حكم ماركسي, واننا ندعم الشرعية في ايران المتمثلة بنظام الشاه "[1].

شهدت العلاقات السعودية- الإيرانية منذ الثورة والأعوام التي تلتها احداثا وتطورات سياسية هامة, اثرت على العلاقة بينهما, يمكن وصفها تارة بالتقارب وتارة اخرى بالتباعد, وفي السنوات القليلة السابقة حتى اللحظة بالتأزم.

الثورة انهت التبعية الإيرانية لأمريكا سياسيا وعسكريا واقتصاديا وتأثيرها الكبير في ساحة الجزيرة العربية, والتي كانت بمثابة تهديد لدول الخليج العربي بسبب تبعيتها للولايات المتحدة الامريكية ايضا.

ان انهيار نظام الشاه في ايران كان قد ارعب المسؤولين السعوديين كثيرا, خشية من ان ترفع الولايات المتحدة يدها عنهم عندما تواجه السعودية أزمة من أزمات, فقد عبرت عن تلك المخاوف صحيفة News Week الأمريكية في عام 1980 مشيرة " ان السعودية شعرت بمخاوف هذه الثورة أكثر من أي دولة اخرى في الشرق الأوسط ". ولكن في النهاية وبعد نجاح الثورة, قامت المملكة العربية السعودية بارسال برقية التهنئة والاعتراف بها, كما رحبت بعودة الخميني من المنفى وتشكيل الحكومة المؤقتة برئاسة مهدي بازركان في ايران[2].

ابان الحرب العراقية الإيرانية 1980- 1988 حاولت المملكة العربية السعودية ان تقف موقف الحياد من الحرب, خوفا من أن تمتد الحرب على اراضي السعودية وعلى نقل النفط عبر الخليج, الإ انها بعد فترة عندما ادركت السعودية ان العراق لا تستطيع محاربة ايران ولاعتبارات قومية وعربية وقفت الى جانب العراق ضد ايران, هذا ما اكده الملك خالد في عام 1981 للمسئولين العراقيين عندما قال " اننا معكم في حربكم العادلة لاستعادت سيادتكم وسيطرتكم الكاملة والشرعية عليها* " [3].

اتهمت ايران السعودية بانها تعاديها, وان الدعم الذي قدمه لعراق سينعكس سلبا على العلاقة بينهما. قامت ايران بعد ذلك بحملة اعلامية واسعة النطاق ضد الشرعية في السعودية, حيث حاولت بشتى الوسائل ان تثير الشكوك تجاه مصداقية الحكومة السعودية بحماية الأماكن المقدسة وزوارها من الحجاج والمعتمرين, من بينهم حجاج ايران الذين قاموا بالتظاهرات في المكة المكرمة, ولكنها لم تنجح بسبب احتوائها من قبل الحكومة السعودية بطرق دبلوماسية.

---

[1] جاسم محمد, واقع العلاقات العربية- الإيرانية في منطقة الخليج العربي, بحث مشنور في مجلة الخليج العربي, العدد4, 1981, ص64.

[2] معيض السلمي, العلاقات السعودية- الإيرانية من عام 1979 الى عام 199, رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, جامعة القاهرة, 2003, ص16.

* ذكرت صحيفة الرأي العام الكويتية, ان المملكة العربية السعودية قدمت مساعدات للعراق بلغت في عام 1981 حوالي 6 مليارات دولار, كما زودته مئات الدبابات, فضلا عن تبليغ شركة ارامكو بالذهاب الى عراق لإصلاح منشأت النفطية التي تضررت جراء الحرب, كما قامت بتقديم مساعدات طبية وغذائية للعراق.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٦) – العدد (٣)، صيف ٢٠٢١
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

كانت العلاقات بينهما خلال سنوات حرب ايران مع العراق متوترة وغير مستقرة بالرغم من محاولات دبلوماسية من لدن الطرفين لتصحيح مسار العلاقة وتطبيعها, إلا أن ظروف الحرب كانت تفرز متغيرات جديدة تقف حجر عثرة امام هذه المحاولات[1].

ففي عام 1986 وصلت الخلافات بين الدولتين الى ذروتها, عندما اتهمت ايران السعودية بأنها تقف وراء هبوط اسعار النفط, لكي تؤثر على اقتصاد ايران وهي في حالة الحرب مع العراق.

هكذا يتضح ان مسألة الحرب ومسألة احتجاجات حجاج الإيرانيين في السعودية كانتا سببا في توتر العلاقات بين الجانبين في الثمانينات القرن العشرين, ولكن لم يدوم هذا التوتر, حيث أن بداية التسعينات, وبعد وصول الرئيس هاشم رفسنجاني الى الحكم في ايران, شهدت العلاقة بينهما انفراجا سياسيا[2].

رفسنجاني كان يُريد ان يكون لبلده علاقة جيدة مع المملكة العربية السعودية ومع المحيط العربي بشكل عام, وذلك لسببين اولهما: هو حاجة ايران الأكيدة بتجنب العزلة الاقليمية, وثانيهما رغبة ايران في انتهاج سياسة خارجية قوية ومستقلة[3].

اراد رفسنجاني ارسال رسالة الى الداخل وخاصة الى التيار المتشدد من ان اقامة علاقات افضل مع السعودية ممكن ان تؤدي الى تحسين اقتصاد بلده من خلال مساعدة ايران بزيادة حصة انتاجها من النفط في منظمة اوبيك, لذلك وجه رفسنجاني دعوة الى الملك فهد بزيارة طهران فقبل الأخير الدعوة[4].

بالرغم من العلاقة بين الجانبين شهدت نوعا من التحسن, الى أنها توترت ولم تستقر بسبب الخلافات التي نشبت بينهما على بعض المسائل كالحج وموضوع الجزر الثلاث.

استمرة حالة الشد والحذب في العلاقة بين الحكومتين السعودية- والإيرانية حتى منتصف عام 1997, لستسقر بعد ذلك بشكل نسبي, وذلك حين سلم الرئيس الإصلاحي خاتمي السلطة في ايران, حيث تطلع الى بناء علاقات متميزة مع المملكة العربية السعودية. جرت في تلك الفترة اتصالات وزيارات متبادلة بين الجانبين, اذ صرح وزير الخارجية الإيراني في تلك الفترة كمال خرازي بقوله " اننا نتطلع الى لقاءات تتبنى اواصر الثقة والتعاون بين البلدين والشعبين"[5].

كانت اجواء العلاقة بين البلدين ايجابية بدرجة شاركت وفد سعودي عال المستوى بقمة الدول الإسلامية التي عقدت في طهران, عندما اعرب وزير الدفاع الإيراني في حينه علي شمخاني عن سعادة بلاده بالمشاركة السعودية بهذه المستوى, مما نتجت عن الزيارات المتبادلة لمسئولين البلدين بالتوقيع على اتفاقية التعاون في عام 1998 في مجالات الإقتصادية والعلمية والثقافية. من جانب اخر فان زيارة خاتمي في عام 1999 الى رياض وكانت اولى زيارة رؤساء ايران منذ الثورة الإيرانية في عام 1979 الى المملكة

---

[1] بهرام الكاظمي, العلاقات الإيرانية- السعودية, بحث مشنور في مجلة مختارات ايرانية, مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية, العدد7, 2001, ص3.

[2] نفس المصدر, ص3.

[3] عبدالله علي, امن الخليج العربي في ظل المتغيرات الاقليمية والدولية, دار رسلان للطباعة والنشر, دمشق, 2011, ص121.

[4] نفس المصدر, ص123.

[5] طاهر محمود احمد, العلاقات الخليجية- الإيرانية: نظرة مستقبلية, بحث منشور في مجلة السياسة الدولية, العدد 146, القاهرة, 2001, ص27.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٦) – العدد (٣)، صيف ٢٠٢١
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

العربية السعودية اعطت زخما اكبر لتوطيد وتعزيز العلاقة في مختلف المجالات السياسية, الأمنية والاقتصادية[1].

وبذلك وصلت العلاقات بين البلدين الى اعلى مستوى من الترابط والتنسيق والتي تكللت بالنهاية بعقد اتفاق امني مهم في عام 2001. فالسعودية رأت أن الإختلال الذي تسببه حرب الخليج الثانية في عام 1990 في ميزان القوة الإقليمية لصالح ايران, وان تدمير القوة العسكرية لعراق ادى الى حدوث فراغ استراتيجي بالمنطقة؛ وايران كدولة اقليمية رئيسة في المنطقة استفادت من هذا الفراغ, وعليه فان خيار التقارب والتعاون مع الأخيرة كانت افضل الخيارات المتاحة امام الرياض, ولذلك فضلت عقد اتفاق امني مشترك بينهما[2].

كانت لزيارة الخاتمي في عام 2002 الى المملكة العربية السعودية دور كبير في توطيد العلاقة بين البلدين, وانها انتجت الرؤية والموقف المشترك لدى الطرفين في معالجة القضايا الإسلامية والإقليمية, كموضوع موقفهما الرافض في المشاركة في القمة الإسلامية في قطر في العام نفسه, وذلك بسبب علاقة الأخير بشكل غير علني مع اسرائيل عن طريق بعض المكاتب الإسرائيلية التي كانت تقوم بادارة العلاقة بين الجانبين[3].

ومن جانب اخر الزيارة انهت الشكوك التي كانت موجودة لدى ساسة السعوديين على النظام الإيراني منذ عام 1979 حول قيام النظام الجديد في ايران بتصدير مباديء الثورة الإيرانية الى العالم الإسلامي, حيث كان لتصريح الخاتمي عندما قال " ليس لإيران اية مطامع او نوايا عدوانية, بل لديها رغبة صادقة باقامة نظام اقليمي عادل" دور كبير في بناء تصور ايجابي لدى المسئولين السعوديين على النظام الإيراني الجديد[4].

لم يدوم هذا التصور لساسة السعوديين طويلا, جملة من العوامل منها احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2003 وموضوع سعي ايران بامتلاك تكنلوجيا النووية والدور الذي يقوم به ايران في لبنان واليمن كانت كافية في زعزعة العلاقة بين الجانبين من جديد.

لقد حفز الاحتلال الامريكي للعراق واسقاط نظامه ايران بلعب دور كبير في العراق وبسط نفوذه فيها, والسيطرة على القرار العراقي الأمر الذي ازعج رياض. كان للدعم الذي قدمه ايران للمعارضة العراقية قبل سقوط البعث, بمثابة مدخل لولوجه في العراق وخلق نفوذ يُعزز حضورها؛ على عكس السعودية التي لم تقم بتقديم أو احتضان لأي معارضة عراقية الأمر الذي ادى الى غياب المملكة العربية السعودية في المشهد السياسي الجديد للعراق الذي ظهر الى الوجود بعد سقوط البعث. السعودية كانت ترفض الإعتراف بالسلطة الجديدة والنظام الجديد في العراق, وكانت دبلوماسيتها تعمل للحيلولة دون اعتراف دول العربية

[1] نفس المصدر, ص28.
[2] مخلد مبيضين, العلاقات الخليجية – الإيرانية 1997- 2006, بحث منشور في مجلة المنارة, جامعة مؤتة, الأردن, العدد 2, 2008, ص351.
[3] نفس المصدر, ص353.
[4] نفس المصدر, ص353.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٦) – العدد (٣)، صيف ٢٠٢١
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

بهذه السلطة؛ هذه السياسة للسعودية تجاه العراق الجديد جعلتها في موقع التفرج للمشهد السياسي العراقي, وليس فاعلا سياسيا في المشهد, على عكس ايران التي احكمت قبضتها على ذلك المشهد من غياب السعودية والدول العربية الأخرى[1].

وقد ادركت السعودية خسارتها في ذلك, وانها بسبب النفوذ الإيراني في العراق تخسر موقعها ونفوذها السياسي الإقليمي في منافستها مع ايران؛ وان موازين القوة اصبحت في صالح الأخير. لمعالجة هذا التوسع لنفوذ ايران, قامت السعودية بانتهاج سياسة ذات مسارين, الأول هو تقديم الدعم للحكومة الجديدة في العراق والتواصل معها؛ والثاني محاربة النفوذ والخطر الإيراني في العراق[2].

وهكذا فإن الوضع في العراق كان المنعطف الرئيس في تراجع العلاقات السعودية- الإيرانية حتى هذه اللحظة. جرت الحالة على عكس تصورات الرياض, عندما ظن ان تواجد الأمريكي المكثف في العراق سيمنع ايران من التمدد السياسي, وسيجعلها منكمشة على ذاتها, وان ايران ستخشى من تمدد الوجود الأمريكي في العراق الى اراضيها. مع مطلع 2005 اصبحت ايران لاعبا اساسيا في العراق, فخسرت السعودية مكانتها بالعراق[3].

في عهد الرئيس السابق لإيران احمدي نجاد, شهد العراق حضورا متميزا لإيران, الأمر الذي اثار مخاوف السعودية في ان ايران سيجعل العراق بوابة لتنفيذ اجنداتها في الشرق الأوسط, وان نفوذها سيتوسع.

ان موضوع توسع نفوذ ايران في العراق واليمن وسوريا اصبح عاملا رئيسيا في تدهور العلاقة بينها وبين السعودية, وانه يزداد كل يوم سوءا, الى ان وصل الحال بحرق السفارة السعودية في عام 2016 في طهران في عهد الرئيس الحالي روحاني, من قبل بعض المتظاهرين على اثر إعدام رجل الدين الشيعي الشيخ نمر النمر في السعودية, كما قامت المتظاهرين باقتحام القنصلية السعودية في مدينة المشهد, وقاموا بنهب وتهشيم الأثاث, وتوعدوا بقتل البعثة الدبلوماسية للأخيرة, مما أغضبت السعودية فقررت بقطع جميع علاقاتها مع ايران, ودعت البعثة الدبلوماسية الإيرانية بمغادرة اراضيها, بالإضافة الى قطع العلاقات التجارية معها و وقف جميع الرحلات الجوية معها[4].

العلاقة بين البلدين لا تزال كما هي, وتزداد وتيرة الصراع بينهما كل يوم, ليس هناك مؤشر على تحسين العلاقة بينهما, بل على عكس في ظل ادارة ترامب و بسبب جملة من العوامل اهمها البرنامج النووي الإيراني, الحوثيين في اليمن وازمة سوريا ودور الفصائل الموالية لإيران في العراق كانت كافية لتأزيم اكثر في العلاقة بينهما, بل ان تصل في بعض الأحيان الى ضرب مواقع استراتيجية و منشئات حيوية لسعودية عن طريق الحوثيين الموالين لإيران في اطار ما تسمى بحرب الوكالة.

---

[1] فاضل الربيعي, احتلال العراق وتداعياته عربيا واقليميا ودوليا, ندوة فكرية نظمها مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, 2004, ص278.

[2] نفس المصدر, ص279.

[3] نفس المصدر, ص280.

[4] لقاء مكي, السعودية في مواجهة ايران بالعراق؛ لمن الغلبة؟, بحث منشور في مركز للجزيرة للدراسات بتاريخ 26-3-2019, على الموقع https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/03/190326100913005.html

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٦) – العدد (٣)، صيف ٢٠٢١
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

3- ابعاد الصراع الإيراني- السعودي:

يُوصف الصراع بين ايران والسعودية بالحرب الباردة, فهذان الفاعلان لا يتواجهان عسكريا؛ بل يتصارعان على بسط النفوذ في الأنظمة السياسية الداخلية لدول الضعيفة في المنطقة, أي انه عبارة عن ادارة السياسات المحلية في الشرق الأوسط؛ اكثر منه سباق عسكري, لكن مع ذلك فان البعد العسكري الذي سنأتي في الحديث عنه وخاصة السعي الإيراني للحصول على الأسلحة النووية تعتبر واحدة من اهم أبعاد الصراع السعودي- الإيراني, اهم هذه الأبعاد:

3-1 البعد الطائفي (المذهبي):

ظهر الطابع الطائفي- المذهبي في الصراع السعودي- الإيراني بعد نجاح الثورة الإسلامية في عام 1979 في ايران, بحيث قامت الدولة الجديدة فيها على اساس المذهب الشيعي, واصبح المذهب عنوانا لإيديولوجية الدولة, وبدأ النظام السياسي في ايران بتصدير مبادىء الثورة الى الخارج, والى الدول الإسلامية والعربيةعلى وجه خصوص, والتي مثلت هاجسا كبيرا بالنسبة للسعودية باعتبارها قطب سني وممثل عن السنة في العالم[1].

يظهر الصراع الطائفي من خلال مذهبية السلطة الدينية في البلدين, ومن خلال الإيديولوجية الدينية والمذهبية التي تتبناها الدولتين؛ فالسعودية تمثل السنة- الوهابية تقابلها ايران الشيعي- الأثنا عشرية. يظهر الصراع الطائفي بين الدولتين في بعض الأحيان من خلال دعمهما للتيارات والحركات والمنظمات في الدول الأخرى التي يتبنون نفس العقيدة المذهبية لكلتا الدولتين, مما يؤدي الى عدم الإستقرار السياسي والأمني في هذه الدول. اليمن ولبنان والعراق وسوريا هي اكثر الدول متضررا من هذا الصراع[2].

يتطلب فهم ديناميكيات الحرب الباردة الجديدة بين السعودية وايران في الشرق الأوسط, دراسة بعض اشكال البديلة للسياسات الإقليمية, وان الطائفية تعد اهم هذه الأشكال. ان الصراع على السلطة في الشرق الأوسط في كثير من الصراعات الإقليمية هو منافسة بين السنة والشيعة, وان الطائفية هي عنصر رئيسي في الصراعات الداخلية للعراق ولبنان وسوريا واليمن والبحرين كما ذكرت من قبل, حيث تقوم وسائل الإعلام الإقليمية بدأ بمنار تيفي التابع لحزب الله اللبناني و مرورا بالقنوات الجهادية السنية و وصولا الى الصحف ومحطات تلفزيون السعودية بإبراز طبيعة هذه الصراعات الطائفية[3].

اذا الدولتان السعودية وايران هما فاعلان طائفيان يخوضان حربا باردا من اجل توسيع النفوذ, ولديهما دوافع طائفية يعملان بها إقليميا. ومن الواضح ان كليهما لديه نظام طائفي في الداخل, ويقدم كل منهما حججا شرعية محددة جدا بين السنة الوهابية والشيعة الاثنا عشرية لتعزيز حكمهما, مع ذلك لا يؤكد أي

---

[1] احمد عردوم, الصراع السعودي- الإيراني واثره على اليمن, بحث نُشر في مجلة العلوم السياسية والقانون, اصدارات المركز الديمقراطي العربي, العدد 2, 2017, ص24.

[2] نفس المصدر, ص25.

[3] غريغوري غوس, ما وراء الطائفية: الحرب الباردة الجديدة في الشرق الأوسط, دراسة تحليلية صادرة عن مركز بروكنجز, الدوحة, 2014, ص4.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٦) – العدد (٣)، صيف ٢٠٢١
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

الطرفين علنا بأنه منخرط في صراع طائفي, في حين يلقي كل طرف اللوم على الطرف الأخر لإدخال الطائفية في السياسة الإقليمية[1].

بما ان الدولتين لم يعترفا بالدوافع الطائفية حتى اثناء استخدامهم هذه الورقة لبناء علاقات بين الدول الراعية و وكلائها, فان ذلك يعني تخطي كل من رياض وطهران خط الصدع الطائفي في السعي لإقامة حلفاء إقليميين. فإيران لم تستخدم الوسيلة الطائفية عندما فكرت في بناء العلاقات مع حركة حماس والجهاد الإسلامي الفلسطينيتين؛ كذا الحال بالنسبة للسعودية ولكن بشكل مختلف, فهي لم تأخذ كل جماعة سنية حليفا لها, لم تقم بالتحالف مع الإخوان المسلمين ولم تقتصر تحالفاتها في سوريا والعراق على السنة فقط, وكان الدعم الذي قدمه لقائمة العراقية بقيادة اياد العلاوي الشيعي- العلماني في الانتخابات العراقية لعام 2005- 2010 خير دليل على ذلك[2].

2-3 البعد السياسي:

البعد السياسي هو أكثر المحركات الصراع السعودي- الإيراني, وهو يظهر عند اتخاذ الدولتين مواقف وقرارات تجاه الكثير من القضايا والأحداث على الصعيد الشرق الأوسط, بغية السيطرة والبحث عن مناطق نفوذ واخذ مركز القيادة في النسق الإقليمي الإسلامي, وكذلك الحفاظ على النظام السياسي لهما وكسب المزيد من القوة[3].

تؤدي كل من السعودية وايران الأدوار القيادية في النسق الإقليمي, وافضل اطار لفهم هذا النسق في الشرق الأوسط هو اطار الحرب الباردة بين البلدين, لان هاتين الجهتين الفاعلتين الرئيسيتين ليستا بمواجهة عسكرية, وانهما يُديران الصراع من خلال فواعل غير دولاتية وعن طريق الوكلاء والحكومات, وان سباقهما على النفوذ يستنفذ الأنظمة السياسية الداخلية للدول الضعيفة في المنطقة[4].

ان قوة اطراف و وكلائهما والفواعل غير الدولاتية المشاركة في الصراع لا تقل اهميتها عن اهمية توازن القوة بين طهران ورياض من حيث تأثيرها على مجريات الصراع.

حين انطلق الثورة العربية (الربيع العربي) في عام 2011 كانت ايران في موقع رابح في الحرب الباردة الجديدة في الشرق الأوسط, وكانت السعودية في موقع دفاع من هذه الحرب. وبدأ الربيع العربي لا سيما مع سقوط نظام الحكم في مصر وتخلي مبارك الرئيس الأسبق لمصر عن السلطة انتكاسة اخرى لجهود مجابهة النفوذ الإيراني, لهذا السبب باتت سوريا محورية بالنسبة للسعودية. في بداية عام 2012 كانت

---

[1] نفس المصدر, ص4.

[2] فؤاد كيمن, التوجهات تركيا وايران في الشرق الأوسط- سياسات ومصالح, مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية, 2014, ص32.

[3] كمال عبيد, الصراع السعودي الإيراني يؤجج الفتنة الطائفية في الشرق الأوسط, مقال منشور على موقع al naba.org بتاريخ 12/30/ 2015.

[4] وليد عبدالحي, ايران: مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020, دراسة منشورة, مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف, الجزائر, 2010, ص257.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٦) – العدد (٣)، صيف ٢٠٢١
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

رياض منغمسة كليا في الثورة, و ستحدد نهاية الازمة السورية بشكل كبير مفهوم الشرق الاوسط لمن انتصر في هذه الجولة من الصراع على النفوذ الاقليمي؟[1].

الإظطرابات التي شهدتها الشرق الأوسط نتيجة ما يسمى بالربيع العربي فتحت ساحات جديدة تجري فيها الصراع السعودي- الإيراني؛ كما ان هناك محاور اخرى للصراع على صعيد الشرق الأوسط ظهرت الى الأفق في السنوات القليلة الماضية بين السعودية وحلفائها في الخليج وبين قطر الدولة الراعية لإخوان المسلمين وحلفائها ايران وتركيا, الأمر الذي ادى الى تداخل وتشابك محاور الصراع السعودي- الإيراني مع القطري.

استبق الصراع بين السعودية وايران الربيع العربي بأكثر من أربعة عقود, لأن ايران كانت حاضرة وبقوة في المعادلات السياسية للمنطقة, كما ان النفوذ الإيراني في المنطقة كان له تأثير في توسيع جبهة الصراع ضد المملكة العربية السعودية, لربما تزايد هذا النفوذ مع او بعد اندلاع الربيع العربي[2].

كان لمحاولات قيام النظام الإيراني بنشر نموذجه الثوري في المنطقة العربية الإسلامية كما ذكرت في المباحث السابقة اثر كبير في توسيع الهوة في العلاقة بين طهران ورياض؛ كما كان لسياسة الأحلاف التي كانت ولا تزال تقوم صانعي القرار في طهران بالاعتماد عليها وسيلة ناجعة لمواجهة النفوذ السعودي. ان تأسيس حزب الله اللبناني في عام 1982 بدواعي مواجهة اسرائيل من قبل طهران بمثابة نقطة مفصلية في تعزيز نفوذ ايران في المنطقة, وهو يعد اهم وكلاء ايران وأكثرهم قوة من بين وكلائها في المنطقة؛ الأمر ذاته مع نظام حافظ الأسد الرئيس السابق لسوريا عندما قررت طهران ببناء تحالف مع البعث في سوريا, بالرغم من التحالف لم يكن على اساس القيم المشتركة, اذ لم يكن يُعقل الخميني المرشد السابق لإيران ميالا الى نظام حافظ الأسد العلماني والعربي القومي, بل كان لغرض بناء تحالف لمواجهة اسرائيل و نطام البعث في العراق حيث العدوان اللدودان لإيران وسوريا انذاك, ولكن اصبحت سوريا فيما بعد وخاصة بعد بزوغ شمس الربيع العربي بمنطقة نفوذ لإيران[3].

يتضح مما سبق, ان الدعم الذي يقدمه كل من طهران ورياض لحركات و تيارات بل احيانا لدول اسلامية في العالم العربي والإسلامي لا يقع في اطار دعم الحريات والحقوق وحماية الأقليات و التيارات المذهبية؛ وإنما يأتي في اطار كسب المزيد من السيطرة والنفوذ وظهور كقوة مسيطرة على النظام الإقليمي ولو على حساب تلك الدول التي تمثل ساحة للصراع ومطامع لذلك الصراع. يظهر ذلك من خلال تأيد السعودية لشرعية هادي الذي جاء الى الحكم في اليمن بدلا من الرئيس السابق علي عبدالله صالح عن طريق اتفاقية تحت رعاية رياض, كما انها تؤيد شرعية عبدالفتاح السيسي الرئيس المصري وتؤيد شرعية الثورة في سوريا وترفض شرعية بشار الأسد الرئيس السوري وشرعية مرسي الرئيس السابق والراحل لمصر؛ بالمقابل تدعم ايران شرعية بشار الأسد, وشرعية الحوثيين في اليمن, وترفض الثورة في سوريا كما

---

[1] غريغوري غوس, المصدر السابق, ص10.
[2] نفس المصدر, ص11.
[3] محمد ابو سعدة, لبنان: ابعاد التنافس السعودي- الإيراني, تقدير موقف صدر عن المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية, 3-3- 2016, ص3.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٦) – العدد (٣)، صيف ٢٠٢١
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

ترفض شرعية الرئيس هادي. ولذلك فان ايران والسعودية تتعاملا مع كل ما يجري في المنطقة من منطلق مصالحهما ومن منطلق الخلاف السياسي القائم بينهما[1].

3-3 البعد القومي:

يُعتبر البعد القومي احد الدوافع الأساسية لـتأجيج الصراع بين السعودية وايران, نظرا لأن الدولتين تمثلان قوميتان مختلفتان القومية العربية والقومية الفارسية, والتي لكل منهما ثقافتهما الخاصة ولغتها وتاريخها. اكتسبت ايران في سياستها الإقليمية منذ نشوء الإمبراطورية الفارسية الى اليوم نزعة الهيمنة والسيطرة, حتى اصبحت جزء من الهوية القومية ومن الإرث السياسي لإيران, فعبر التاريخ كان الفرس يتفكرون على انهم متفوقون على غيرهم من الشعوب والثقافات[2].

ان الجانب المهم من طموحات ايران الإقليمية ناجم عن الظروف البنيوية في المنطقة, فكونها دولة فارسية شيعية تمثل اقلية في منطقة ذات اغلبية عربية سنية؛ هذا يعني ان القومية العربية السنية هي المنافس هي المنافس لإيران الفارسية الشيعية, ولهذا تتعامل الأخيرة مع خطر الصراع الفارسي الشيعي مع العربي السني من خلال سياسة اقليمية نشطة ومركبة ومعقدة في نفس الوقت من خلال تعريف قضايا فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي على انها قضايا اسلامية جامعة, بدلا من ان تكون قضية عربية وذلك لتشتيت البيت العربي من هذه القضايا وعدم التركيز على البعد القومي العربي عند مواجهتها؛ ولذلك تجد تدعم القضية الفلسطينية والمقاومة في فلسطين وفي لبنان, كما انها تحاول استقطاب قطاعات واسعة من الراي العام العربي واحراج النظام السياسي العربي والحيلولة دون تشكيل جبهة عربية ضد ايران من خلال التحالف مع سوريا وقطر والعراق ولبنان ودعم حركة حماس و حركة الفتح الفلسطينيتين. كما انها تحاول بتعزيز علاقاتها مع دول اسلامية وحتى عربية كالجزائر وموريتانيا ومصر وافغانستان ودول اخرى اسلامية في اسيا الوسطى بغية تحقيق اهداف استراتيجية[3].

ان سعي ايران لأن تكون قوة اقليمية وقوة ذات تأثير في العالم الإسلامي على صعيد الشرق الأوسط يكمن في سعيها لإعادة صياغة النظام الإقليمي من جديد لكي يكون اكثر انسجاما مع المصالح القومية والقيم الإيرانية. ولذلك يمكن اعتبار السياسة الخارجية لهذا البلد تجاه اقليمها بأنها معظمها تعبر عن التيارين القومي الفارسي والمذهبي الشيعي الجعفري الإثني عشري, وعليها فإنها ناتجة عن توازنات التيار القومي والديني وخصوصا تجاه جوارها العربي السني لاعتبارات جغرافية وتاريخية وثقافية, مع الإستثمار داخليا في هوية قومية ايرانية شاملة[4].

---

[1] د. عبدالحميد العيد الموساوي, قراءة في علاقات ايران الإقليمية والدولية, دار امجد للنشر والتوزيع, عمان, 2018, 221.
[2] بشير بودلال, سياسة ايران الإقليمية بين البعد القومي والبعد الديني منذ 1979, رسالة ماجستير غير منشورة, مقدمة الى كلية العلوم السياسية والإعلام, قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر3, 2011, ص24.
[3] بشير بودلال, نفس المصدر, ص27.
[4] مجموعة من الباحثين, عرب وايران (مراجعة في التاريخ والسياسة) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, بيروت, 2012, ص10.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٦) – العدد (٣)، صيف ٢٠٢١
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

ان ايران الفارسية والشيعية تشعر بعزلة ومخاطر امنية نتيجة وجودها في وسط ومحيط عربي سني, الأمر الذي انعكس على تقديرها للمخاطر الأمنية وللأمن القومي الايراني. فالجمهورية الإسلامية الإيرانية وهي تدرك هذه المخاطر تحاول بشكل نشط في سياستها الخارجية تجاه إقليمها إحداث توازن بين مختلف رؤى وقناعات التيارات داخل ايران بما يحقق فعالية اكيدة لسياستها الإقليمية ويعزز امنها الوطني؛ ولذلك تجد انها تسعى الى ان تكون قوة اقليمية ذات شأن وتأثير على المعادلات الأمنية والسياسية في النظام الإقليمي وخاصة في الحسابات الجيوسياسية مع دول الخليج الج وعلى رأسها المملكة العربية السعودية؛ كما انها تحاول ان تكون لها ثقل ومكانة دولية, وهو ذات التوجه الذي يتبناه كل التيارات السياسية في المجتمع الإيراني من المتشددين و الإصلاحيين و المحافظين والثوريين[1].

هذا التوجه القائم على دعائم قومية و وطنية لإيران ولتياراتها السياسية تقلق المملكة العربية السعودية وتجعلها في خانة الشك والريبة منها, وبالتالي تنظر اليها على انها مساعي تحرك محركات الصراع بينهما.

ولكون السعودية تعتبر نفسها مهد العروبة والإسلام وحامي لمقدسات الإسلام, فإن أي مد لإيران الفارسي والشيعي في المنطقة تنظر اليها على انها تهديد لكيان العربي والإسلام السني والخليجي, وعليه فانها لا تتخلى عن مبدئها القومي عند مواجهتها لتهديدات ايران الفارسية, وكان ذلك واضحا في النهج الذي انتهجته الملك سلمان, الملك الحالي لسعودية في التعامل مع ايران[2].

لقد شهدت السياسة الخارجية السعودية بعد صعود الملك سلمان الى العرش في يناير العام 2015 نشاطا ملحوظا, تتعلق بكيفية مواجهة هذا البلد قضايا تشكل تهديدا لامنها, منها النفوذ الايراني في المنطقة, والارهاب, متبعا سياسة ومنهج اكثر حزما من النهج الذي تبعه سلفه الملك عبدالله, كما انه حاول ان يستخدم وسائل متنوعة وذات طبيعة ديناميكية لتحقيق هذا الغرض, من وسائل سياسية الى اقتصادية وامنية وجغرافية.

4-3 البعد العسكري - النووي:

البعد العسكري وخصوصا سعي ايران في الحصول على اسلحة نووية يُعد من أهم أبعاد الذي يولد التوتر الأمني في المنطقة وخاصة تجاه السعودية, ويعتبر أهم عوامل التنافس الإقليمي العسكري بين البلدين.

ان موضوع الأسلحة النووية او التسليح بها اصبحت جزء من الإستراتيجية العسكرية لبعض الدول من خلال التأثير على موازين القوى سواء على مستوى النظام الدولي أو على مستوى نظام الإقليمي و لترجبح كفة القوة لمصلحتها؛ كما شهدت فترة الحرب الباردة التنافس النووي بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي السابق[3].

---

[1]طلال عتريسي, الجمهورية الصعبة (ايران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية) دار الساقي, بيروت, 2006, ص24.
[2]د. عبدالحميد العيد موساوي, المصدر السابق, ص222.
[3]بوحمامة اسامة, الاتفاق النووي الايراني وتأثيره على سياسات ايران تجاه المنطقة العربية, بحث منشور في مجلة دفاتر السياسة والقانون, العدد 18, 2018, ص160.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٦) – العدد (٣)، صيف ٢٠٢١
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

ان القدرات النووية اليوم تشكل اهم عناصر القوة والردع والتفوق, فبعد انتهاء الحرب الباردة تزايدت بشكل ملحوض جهود بعض الدول الآسيوية والشرق الأوسطية للحصول على هذا السلاح, من بين هذه الدول ايران؛ وهي تمتلك برنامج نووي تسعى من خلالها الى تعزيز قدراتها النووية[1].

جلب البرنامج النووي الايراني مقدارا عاليا من الاهتمام الدولي والاقليمي واثار مخاوف من نشوء حالة من التصعيد العسكري, وخلق اجواءا حرجة وحساسة بالنسبة لدول التي تهتم بهذه المسألة بشكل أو بأخر منها دول الخليج وعلى رأسها المملكة العربية السعودية وايضا اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية واوروبا.

يتحول القلق الخليجي- السعودي حيال البرنامج الى رعب كلما شهد البرنامج تطورا نحو بناء السلاح النووي, وهو ذلك الرعب الذي عُنون لدى الاوساط الخليجية بالرعب النووي الايراني- الشيعي, بالتوازي مع تمدد ايران وتوسع نفوذها في تلك المنطقة؛ الأمر الذي يولد نوع من الشعور لدى صناع القرار في المملكة العربية السعودية بضرورة السير في نفس الاتجاه الذي سلكته ايران نحو الحصول على هذه الاسلحة[2].

مر البرنامج النووي الإيراني بعهدين من الزمن, الأول منه كان في ظل نظام الملكي, في عهد محمد رضا بهلوي, والثاني كان في عهد الثورة الإسلامية والى الآن, حيث النضوج والوصول الى اتفاقية, وتعتبر اتفاقية 5+1* الذي عقدت في عام 2015 بين ايران ودول خمسة زائد واحد اهم الاتفاقيات الدولية تُعقد بشأن البرنامج النووي الإيراني[3].

بدأت ايران ببرنامجها النووي في نهاية الخمسينات القرن العشرين, ساعدتها في حينها الولايات المتحدة الأمريكية ضمن برنامج لرئيس الأمريكي الأسبق ايزنهاور كان يدعى ب "الذرة من اجل السلام" حيث يتيح هذا المشروع الطريق النووي امام دول العالم من خلال نقل التكنولوجيا النووية السلمية؛ وبذلك تحصل ايران على اول مفاعل نووي لمركز (امير آباد) من قبل الولايات المتحدة الأمريكية[4].

في عام 1967, تم تأسيس مركز طهران للبحوث النووية (TNRC), وقد تم تجهيز مركز طهران بمفاعل ابحاث نووية بمادة بلوتونيوم وهي مادة ثقيلة جدا وعالية الكثافة قابلة للانشطار, تستخدم لصناعة القنبلة

---

[1] سعد حقي توفيق, الاستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة, المكتبة الوطنية, عمان, 2008, ص92.

[2] د.عبدالله الاشعل, تحديات الحوار العربي- الإيراني, دار الفكر, دمشق, 2010, ص73.

* اتفاقية 5+1 التي عُقدت في14 تموز عام 2015 بين ايران ودول خمسة زائد واحد, تعد من أهم الإتفاقيات التي تمت بشأن برنامج ايران النووي على صعيد الدولي, حيث توصلت دول دائمة العضوية في مجلس الأمن + المانيا في مدينة فينا بالاتفاق مع ايران والتي كانت تشمل تخفيض النشاطات النووية للأخيرة, والسماح للمفتشين الدوليين بنفتيش منشئات نووية ومفاعل نووية لإيران, ومراقبة المواقع العسكرية لها؛ مقابل رفع عقوبات اقتصادية دولية عليها. قال الرئيس الأمريكي السابق باراك اوباما بهذا الخصوص " ان الاتفاق يقطع اي طريق امام ايران للحصول على الأسلحة النووية ". اما الرئيس الإيراني روحاني فقال " ان الأتفاق يفتح فصلا جديدا في علاقات ايران مع العالم ". لتفاصيل اكثر ارجع الى موسوعة ويكيبيديا https://ar.wikipedia.org

[3] بوحمامة اسامة, نفس المصدر, ص161.

[4] عمر سعدي سليم الموسوي, الاتفاق النووي بين ايران ودول 5+1, دراسة تحليلية منشورة بالمركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية, برلين, ص9.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٦) – العدد (٣)، صيف ٢٠٢١
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

النووية, قدمتها الولايات المتحدة الامريكية لايران[1]. وقعت ايران بعد ذلك على اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية (NPT) في عام 1968؛ وصادقت عليها في عام 1970 وهذا بحد ذاته كان خطوة تسمح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بالقيام بتفتيش المنشئات النووية والعسكرية لإيران, لعدم تمكنها من إنشاء السلاح النووي[2].

بعد ذلك تم تأسيس منظمة الطاقة الذرية الايرانية (AEOI) في عام 1974 والتي كانت لها دور اساسي في عمل المنشئات النووية, وتسهيل العمل من خلال تعاونها مع المؤسسات الدولية, وبدأت ملامح البرنامج النووي شيئا فشيئا بالنضوج وذلك من خلال ابرام العقود مع والاتفاقيات مع الشركات الاجنبية لانشاء المفاعلات النووية, او من خلال شراء المواد اللازمة للتشغيل. ففي عام 1974 تم التعاقد مع شركة كرافت ورك الألمانية على انشاء مفاعل نووي في بوشهر[3].

في حلول عام 1979, وبعد قيام الثورة الاسلامية في ايران تم ايقاف البرنامج النووي لعدة اسباب دينية وسياسية ومالية, الا ان البرنامج عاود نشاطه في عام 1984 و السبب في ذلك كان يعود الى الحرب الإيرانية- العراقية, وما نتج عنها من سباق التسلح, بعد ابرام بغداد اتفاقية مع باريس لإنشاء مفاعل نووية في العراق[4].

ففي عام 1985 حتى نهاية حربها مع العراق, بدأت الجمهورية الاسلامية في ايران اول اتفاقاتها حول تطوير البرنامج النوي الايراني وذلك من خلال توقيع اتفاقيات للتعاون النووي مع الصين ومع الارجنتين وروسيا وبناء مفاعل نووية وتزويد ايران بخبرات في هذا المجال. استمر العمل في تطوير هذا البرنامج من التسعينات القرن الماضي الى عام 2015 حيث اتفاقية النووية لدول خمسة زائد واحد مع ايران, لتبدأ ايران حقبة جديدة مع المجتمع الدولي بعدما تعرضت لعقوبات اقتصادية في اطار القرارات الدولية التي اصدرتها مجلس الامن الدولي بحقها[5].

ان من اهم الاهداف التي تسعى اليها ايران من وراء البرنامج النووي هو انها تعتقد بامتلاكها لهذه القدرات تحفظ سيادتها وامنها ونظامها السياسي وتحافظ على مبادئ الثورة الاسلامية, وستجعل العبث بالنظام السياسي وسيادتها مستحيلا, لانها تمتلك قوة ردع هائلة وكبيرة. ومن ناحية اخرى فانها ترى ان قوة ردع هذه تجعل لا احد يفكر في الاعتداء عليها لان النتائج ستكون كارثية[6].

ايران تعتقد بامتلاكها للقوة النووية, تعزز المكانة السياسية والاقليمية لها, حيث ان امتلاك القدرات النووية يساعد الدول في الحصول على اكبر قدر ممكن من المكاسب السياسية خصوصا في تفاوضاتها السياسية مع دول التي لا تمتلك تلك القدرات؛ ولذلكفإن البرناج النووي يعزز مكانة إيران الإقليمية والدولية,

[1] للمزيد من تفاصيل يمكن زيارة موقع موسوعة ويكيبيديا/https://ar.wikipedia.org/wiki.
[2] عمر سعدي سليم, المصدر السابق, ص10.
[3] هاشم الخوالدة, السياسة الامريكية تجاه البرنامج النووي الايراني (1991-2012), رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية الآداب والعلوم السياسية, قسم العلاقات الدولية, جامعة الشرق الاوسط, 2013, ص26.
[4] عمر سعدي سليم, المصدر السابق, ص13.
[5] عامر عباس, البرنامج النووي الايراني في ضوء القانون الدولي, منشورات زين الحقوقية, 2012, ص53.
[6] عمر سعدي سليم, المصدر السابق, ص51.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٦) – العدد (٣)، صيف ٢٠٢١
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

ويساعدها في بناء قواتها المسلحة بشكل متكامل.كما انها ترى بحصولها على هذه الاسلحة فانها تحقق نوع من التوازن الاستراتيجي النووي بينها وبين الدول التي تمتلك هذه السلاح, وهي دول اما قريبة عنها او مجاورة لها, كباكستان في شرقها, و روسيا من شمالها, واسرائيل من الغرب بالاضافة الى وجود قوات امريكية قريبة عنها متواجدة في الخليج العربي[1].

ايران تعتقد ان الشيعة كمذهب ديني هي المذهب الوحيد من بين المذاهب والأديان لم تحصل على السلاح النووي, وبالتالي لها الحق في ان تتواجد في خارطة انتشار السلاح النووي العالمية. فحسب خارطة لانتشار هذا السلاح تبين ان كل مذهب ودين تحصن بهذا السلاح الا ايران الشيعة التي تسعى لامتلاكه وهي كالأتي[2]:

1. البروتستانتية: القوة النووية الامريكية والبريطانية.
2. الكاثوليكية: القوة النووية الفرنسية.
3. الأرثوذكسية: القوة النووية الروسية.
4. الكونفوشيوسية: القوة النووية الصينية.
5. الهندوسية: القوة النووية الهندية.
6. البوذية: القوة النووية الكورية الشمالية.
7. الاسلام السنة: القوة النووية الباكستانية.
8. اليهودية: القوة النووية الاسرائيلية.

هذه الاهداف الاستراتيجية لايران النووية وامتلاكها للسلاح النووي وقوة عسكرية متينة, يمكن أن تبرز انواع من التهديد للاستقرار السعودي [3].

إن سعي إيران لامتلاك السلاح النووي قد يؤهله للهيمنة على القرار الاقليمي, وأن صانع القرار الإيراني مقتنع أنها لن تحقق نفوذها دون امتلاكها للقدرات النووية العسكرية أو السلاح النووي والذي يعزز دائرة النفوذ والسيطرة الإيرانية, مما يشكل ذلك تحد وعامل قلق للسعودية. ان امتلاك إيران السلاح النووي هو بمثابة تهديد لاستقرار منطقة الشرق الاوسط بشكل عام والسعودية بشكل خاص[4]

تسعى إيران من وراء برنامجها النووي تعزيز الدور الاستراتيجي لإيران في منطقة الخليج, وهذا تهديد صريح للمملكة العربية السعودية. لقد شكل المفاعل النووي الإيراني حالة من التهديد المباشر للامن السعودي, مما أدى ذلك لاتخاذ السعودية مواقف متنوعه لمجابهة هذه القدرة النووية, منها قررت السعودية

---

[1]حسنين رائد, البرنامج النووي الايراني وانعكاساته على الامن القومي الاسرائيلي, رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية الاداب والعلوم الانسانية, قسم العلوم السياسية, جامعة الازهر- غزة, 2011, ص35.

[2]د. رباحي امينة, نحو نظرية اللاقطبية في النظام الدولي: مقاربة جديدة لدراسة التحول في النظام الدولي, بحث منشور في المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية, العدد4, 2015, ص57.

[3]محمد عز العرب, التداعيات المحتملة للاتفاق النووي الايراني على دول الخليج, المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط, القاهرة, 2014,

[4]إيمان رجب, الانخراط المشروط: احتمالات التقارب بين إيران ودول الخليج بعد اتفاق جنيف"، التقديرات الإقليمية، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، تقرير غير منشور لوحدة العلاقات السياسية الإقليمية، القاهرة, مصر، 28 -11-3013.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٦) – العدد (٣)، صيف ٢٠٢١
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

بانضمامها لتحالفات دولية جديدة؛ حيث سعت الى إقامة علاقات واسعه مع روسيا وفرنسا لخلق حالة من توازن القوى في منطقة الشرق الاوسط بعد ان وثقت إيران علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس السابق باراك اوباما. كما ان السعودية وبعض دول مجلس التعاون الخليجي تبنت سياسة تطوير القدرات العسكرية من خلال تطوير قوة درع الجزيرة وتنمية قدراته, وجاء ذلك بعد ظهور الاحتجاجات في البحرين[1].

تجتهد السعودية لاجل الحصول على برامج نووية, بغية موازاة قدرات السلاح النووي الإيراني. تجد السعودية نفسها في موقع الكماشة بين قوتين نوويتين هما إيران وإسرائيل، فإن حصلت إيران على السلاح النووي بموافقة القوى الكبرى, سوف تكون للسعودية مطالبه للدول الكبرى بانشاء مفاعل نووي, وهذا ما يضع السعودية اما عدة خيارات منها: استكمال بدء برنامج نووي سلمي يتم تحويله مستقبلاً إذا ما اقتضت الضرورة إلى برنامج عسكري على غرار ما قامت به الدول النووية في العالم.الدخول في تحالفات إستراتيجية علنية مع قوى نووية للحصول على مظلة نووية لتأمين ردع استراتيجي تجاه إيران.شراء سلاح لتطوير منظومة الدفاع السعودي: حيث وقع الملك سلمان والرئيس الامريكي ترامب صفقة دفاعية بلغت قيمتها 110 مليارات دولار، وتتضمن عدة محاور تتعلق بأمن الحدود ومكافحة الإرهاب، والأمن البحري وتحديث القوات الجوية، والدفاع الجوي والصاروخي، بالإضافة إلى مجموعة من المعدات الدفاعية والخدمات إلى تعزيز الأمن السعودي ومنطقة الخليج, لمواجهة النفوذ الإيراني[2].

اذا يمكن القول بأن ايران وفي ظل كل هذه القوى النووية فانها تسعى لتحقيق هدف استراتيجي وهو وضع الشيعة على خارطة انتشار السلاح النووي في ظل غياب قوى اقليمية رادعة وخاصة القوى العربية في الشرق الاوسط, وعدم قدرتها على مواجهة التوسع الإيراني ومحاصرة الطموحات الإستراتيجية الإيرانية؛ مما عزز قناعة لدى صانع القرار الايراني بعدم وجود موقف أو سياسة عربية موحدة تنافسها.

4- تأثيرات وانعكاسات الصراع السعودي – الإيراني السياسية والأمنية والاقتصادية على الشرق الاوسط:

تعد إيران والسعودية من القوى الإقليمية المؤثره في منطقة الشرق الأوسط, حيث ان المملكة العربية السعودية تتزعم العالم السني, وإيران تتزعم العالم الشيعي كما ذُكر سابقا, وكلاهما يتنافسا على تزعم العالم الإسلامي, ولتحقيق هذا التنافس لابد من تطوير القدرات الاقتصادية والعسكرية للطرفين, وغالباً ما يتغذى هذا التنافس بين الطرفين على الاختلافات والتباينات الإيديولوجية والجيوسياسية لكلا البلدين، والتي يمكن أن تصبح أكثر حسماً في زمن الاضطرابات الإقليمية, والتي له تداعيات كبيرة على الشرق الاوسط.

تعتمد المملكة العربية السعودية بالأساس على قوتها المالية ونفوذها القوي في الخليج لتحقيق مصالحها السياسية. وأمام زيادة النفوذ الإيراني في المنطقة, تسعى المملكة لموازنة هذا النفوذ وربما تقويضه، وربما كان هذا الهدف دافعا لتوجه السياسة السعودية تجاه العديد من المتغيرات الإقليمية الراهنة، فبعد إدراك صعوبة الاعتماد على الدعم الأمريكي لها لمواجهة مد النفوذ الإيراني في الخليج خاصة بعد التوافق

[1] محمدعز العرب,التداعيات المحتملة للاتفاق النووي الإيراني على دول الخليج،المركز القومي لدراساتالشرق الأوسط, القاهرة، مصر، 19- 6-2014.

[2]حذيفة قرشي، التحالف الإسلامي ومستقبل الحرب على الإرهاب، صحيفة اليوم, السعودية، 16-12-2015

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٦) – العدد (٣)، صيف ٢٠٢١
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

الإيراني الغربي، كان عليها إعادة تعريف أساس العلاقات مع الولايات المتحدة بمجموعة جديدة من الاتفاقيات لإعادة تنشيط العلاقات بينهما، مع التقارب مع قوى دولية أخرى وهي المملكة المتحدة وروسيا[1].
كما أضطرت من أجل المحافظة على مصالحها إلى التدخل المباشر في اليمن لغرض ضرب الحوثيين الموالين لايران في إطار تحالف عربي, مما ساهم في تعقد الوضع في اليمن أكثر وصعوبة حسم الصراع داخله بما يتوافق مع المصالح السعودية[2].
أن عناصر القوة الصلبة السعودية تتميز بالثراء العسكري والاقتصادي، وهذا يجعلها في حاجة إلى التعاون مع قوى أخرى لزيادة القدرة السعودية في المعادلة الإقليمية، هذه القوى هي الولايات المتحدة بالأساس على المستوى الدولي ومصر على المستوى الإقليمي. أما عناصر القوة الناعمة، فهي تعتمد على قوتها الدينية التقليدية بسبب خدمتها وإشرافها على الأماكن الإسلامية المقدسة، وهذه المكانة تكسبها نفوذا روحيا على المسلمين في مختلف الأرجاء؛ ومؤخرا تسعى لاستخدام القوة الإعلامية من خلال القنوات التليفزيونية على المستوى العربي في التنافس الإقليمي مع إيران[3].
اما إيران, فالمشهد الإقليمي يعكس بعض الإيجابيات لصالح إيران فحلفائها في المنطقة في كل من اليمن والعراق ولبنان يحققون تقدما نسبيا خاصة النظام السوري الذي استمر في الحكم رغم الحرب الأهلية ثم تدخل روسيا لصالحه. ومن هنا يتضح أن أهداف إيران الاقليمية تتمثل في استمرار ودعم نفوذها في المنطقة العربية. تشير مؤشرات القوة الصلبة عسكريا واقتصاديا إلى التحسن النسبي في سنوات 2015-2016 مقارنة بالأعوام السابقة، وبالنسبة للقوة الناعمة فإنها تعتمد على القوة الثورية وتصدير فكرة الثورة الإسلامية ورغم خفوت هذا المصدر نسبيا، فإنه لم يختفِ تماما في الاستخدام الإيراني لها، خاصة مع مواجهة إيران للنفوذ الغربي في لغتها الدعائية في مرحلة ما. والامر الثاني هو تبنيها المذهب الشيعي واعتمادها لفكرة ولاية الفقيه التي تمكن إيران من السيطرة الروحية على معتنقي هذا المذهب، خاصة مع إعلانها في دستورها أنها تعمل لنصرة المستضعفين في الأرض.ورغم دخول إيران كطرف في الصراعات العربية في كل من سوريا واليمن، فإن ذلك لم ينتقص فعليا من القوة الإيرانية؛ إذ أنها تشارك بعناصر نوعية من الحرس الثوري الإيراني في سوريا، وتكتفي بالدعم للحوثيين في اليمن,ورغم العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران الإ أنها ما زالت مستمرة في تطوير برامجها الصاروخية وقدراتها الفضائية، وبالرغم من العقوبات اثرت بشكل واضح على اقتصادها وعلى عملتها امام العملة الاجنبية؛ الا أن العقوبات والحصار في نفس الوقت منحها فرصة الإعتماد على الذات لاستغلال عناصر قوة الدولة لدعم مجهودها الحربي[4].

---

[1]موسى عبد الوالى أبو قاعود، الدور الإقليمي لإيران فى الشرق الأوسط خلال الفترة من 1991وحتى 2010، رسالة ماجستير غير منشورة, مقدمة الى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, قسم العلوم السياسية, جامعة القاهرة، 2012، ص56.
[2]راكز سالم العرود, دور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي التركي: ما بين التحوُّل الديمقراطيوعلمانية الدولة (2002-2017), رسالة دكتوراه غير منشورة, مقدمة الى كلية العلوم الاجتماعية, قسم العلاقات الدولية في جامعة مؤته , 2017، ص26.
[143]موسى عبد الوالى أبو قاعود، المصدر السابق، ص55.
[4]ياسمين فاروق, الطريق الطويل نحو تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي, مقال منشور في موقع مركز كارنيغي, واشنطن،

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٦) – العدد (٣)، صيف ٢٠٢١
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

اذا وفي ظل المشهد الاقليمي المذكور اعلاه لكل من السعودية وايران, ما هي تداعيات وانعكاسات الصراع الناشئ بينهما وقد شكلت حالة التنافس بين القوتين الإيرانية والسعودية مجموعة من الآثار والتداعيات التالية:[1]

1-4 التداعيات الامنية:

احدث الصراع السعودي- الايراني الكثير من التغيرات على الهيكل الامني للمنطقة وخاصة العربية منها؛ فمن جانب تجسد الصراع في صانعي القرار للدول التي تعادي ايران بضرورة عسكرة المنطقة لمواجهة المد الايراني, على غرار ما قامت بها دول الخليج في عام 2011عندما قررت بارسال قوات درع الجزيرة لمواجهة المد الايراني في البحرين, واخماد نار ازمة اشعلتها ايران فيها. حيث قررت السعودية بارسال 1200 جندي, ثم يليها امارات بارسال 800 جندي, واكتفت الكويت بارسال القوات البحرية, والسبب في ذلك, هو ان الكويت كانت تؤمن بضرورة معالجة الازمة البحرينية بالطرق الدبلوماسية[2]. من جانب اخر اشتد الصراع الحروب الداخلية للدول التي عانت من التدخلات الايرانية- السعودية فيها, وجعل المنطقة تعيش في حالة التنافس العسكري, وخاصة ما يقوم بها السعودية من محاولات بناء مفاعل نووية لخلق نوع من التوازن العسكري الاستراتيجي[3].

لقد شكل التدخلالإيراني في المنطقة العربية حالة من التغيير في توازن القوى الإقليمي, وشكلت ثورات الربيع العربي حالة من التراجع العربي بحيث استطاعت ايران التدخل في الدول العربية بشكل صريح وواضح مما شكل حالة من التهديد للامن القومي العربي والامن الخليجي, بموجب هذه التغيرات شكلت السعودية مجموعة من التحالفات لاستعادة توازن القوى الاقليمي, حيث شكل التحالف العربي الاسلامي عام 2015 بدعم من الولايات المتحدة الامريكية نوع من اعادة توازن القوى الاقليمي, بالاضافة الى التحالف الخليجي الذي شكله السعودية لمواجهة الحوثي في اليمن[4].

2-4 التداعيات الاقليمية:

ان الصراع السعودي- الايراني احدث الكثير من التغيرات على صعيد النظام الاقليمي وغير الكثير من قواعد اللعبة عن طريق سياسة التحالفات التي اعتمدت عليها طرفي الصراع؛ وبالتالي شهدت المنطقة تحالفات لم تسبق لها المثيل, الامر الذي اربك النسق الاقليمي, وهدد كيانات سياسية تلعب دور الوكالة

---

[1] بتاريخ 25-3-2019، للتفاصيل اكثر يرجى زيارة الموقع عبر الرابط التالي: https://carnegie-mec.org/2019/03/25/ar-pub-78592

[2] للمزيد من التفاصيل راجع موقع ويكيبيديا على الرابط التالي: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D8%AF%D8%AE%D9%84_%D9%82%D9%88%D8%A7%D8%AA_%D8%AF%D8%B1%D8%B9_%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D9%8A%D8%B1%D8%A9_%D9%81%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D9%86

[3] وصفي عقيل, الاختراق السياسي الايراني لدول الجوار العربي, دراسة حالة العراق, البحرين واليمن, بحث منشور في مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية للجامعة الاردنية, العدد4, 2018, ص123.

[4] نفس المصدر, ص124.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٦) – العدد (٣)، صيف ٢٠٢١
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

لهما[1]. فكلا الطرفان يبحثان عن الدعم الاقليمي والدولي لتعزيز القوة. لقد شكلت القوى الكبرى عملية التوازن, فإيران تستمد قوتها وقدرتها من الدعم الروسي في ظل التوافق بين الجانبين خاصة في الازمة السورية التي تدعم النظام السوري, بالمقابل فأن السعودية تتفق مع الولايات المتحدة الامريكية من خلال توظيف بعض المجموعات المسلحة ضد النظام السوري وجماعات عسكرية تابعة لايران والقوات الروسية. وتلتقي نقاط التوافق السعودي الامريكي حول حزب الله الذي يهدد امن اسرائل من وجهة نظر الولايات المتحدة الامريكية, ومهدد للطائفة السنية التي يقودها الحريري تيار المستقبل من وجهة نظر السعودية[2]. وقد شكلت حالة تضارب المصالح وحالة التنافس بين القوى الكبرى في خلق توازن القوى الاقليمي بين السعودية التي تنظر الى الولايات المتحدة الامريكية حليفة لها في اليمن وسوريا والعراق؛ بالمقابل فأن النفوذ الايراني في الدول العربية يستند على الدعم الروسي, وتايد روسي لتوجهات ايران في بعض الملفات التي تسهم في تحقيق مصالح روسيا في الشرق الاوسط[3].

3-4 التداعيات السياسية:

من اهم نتائج وتداعيات الصراع السعودي- الايراني على الصعيد السياسي هي زعزعة استقرار المنطقة و زعزعة استقرار السياسي لدول محور الصراع كاليمن والعراق ولبنان وسوريا واخضاع انظمتها السياسية لاجندات ايرانية وسعودية.

ان الصراع الاقليمي والذي تشكله السعودية وايران على مستوى السياسي والاقتصادي والامني لفرض نوع من المكانة والهيمنة والدور, والذي يبرز بشكل واضح في اليمن عن طريق حرب بالوكالة وعن طريق حرب مباشرة بين فرقاء اليمنيين والتحالفات؛ فالسعودية شكلت تحالف كما تم الاشارة اليه في المباحث السابقة مع مجموع من الدول العربية والاسلامية سعيا وراء استعادة الشرعية لحكومة هادي عبد ربه الرئيس اليمني الذي عينته السعودية خلفا لعلي عبدالله صالح الرئيس السابق الذي قُتل في عام 2017 على يد الحوثيين؛ بالمقابل ايران تدعم الحوثيين لمزيد من الاحتلال والسيطرة على الارض اليمنية, والنتائج هي انهيار الدولة اليمنية بسبب الحرب الاهلية التي تشهدها اليمن, والانقسام القبلي والطائفي الذي ساهم في زيادة حالة الاضطراب السياسي, وتداعيات هذا الانهيار على امن المنطقة بشكل عام؛ ذات الامر بالنسبة للوضع في سوريا[4]. لذلك كل من الجانبين يحاول ابراز قدرته وقوته على المستوى السياسي وبطريقة ديناميكية تبرز حالة توازن القوى في اقليم الشرق الأوسط على حساب القوى الهشة والضعيفة[5]. وقد شكل البعد السياسي ابرز واهم التغيرات في توازن القوى الاقليمية وما شكلته تلك التغيرات من اثر

---

[1]جمال عبدالله, السعودية وايران: صراع الادوار وانعكاساته الاقليمية, بحث منشور في موقع مركز الجزيرة للدراسات, بتاريخ 2016-2-13, لمزيد من التفاصيل يُرجى زيارة الموقع عبر الرابط التالي: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/02/201621393251989 78.html

[2]جمال عبدالله, المصدر السابق.

[3]مصطفي علوي, تحولات استراتيجية علي خريطة السياسية: الصراع الدولي وحدود تراجع النفوذالامريكي في الشرق الاوسط مجلة في منشور بحث ,السياسة الدولية, القاهرة ، العدد 194, 2013، ص17.

[4]مصطفى محمد صلاح محمد, السعودية وايران: صراع الادوار في الشرق الاوسط (البحرين, اليمن وسوريا نموذجا) بحث مشنور في موقع المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية, 2017, للمزيد من التفاصيل يُرجى زيارة الموقع عبر الرابط التالي: https://democraticac.de/?p=45532.

[5]سماح عبد الصبور عبد الحى، القوة الذكية فى السياسة الخارجية، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية, جامعة القاهرة، 2013، ص34.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٦) – العدد (٣)، صيف ٢٠٢١
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

على الامن في الشرق الاوسط, حيث ساهمت المحددات السياسية في لعب دور فاعل للقوى الاقليمية في المنطقة, ومدى تأثيرها على امن الخليج, بالإضافة الى القدرات العسكرية التي تتمتع بها القوى الإقليمية مما ساهمت في عسكرة المنطقة واخضاعها لمنافسات عسكرية, واللجوء الى بناء مفاعلات نووية وحيازة الاسلحة النووية[1].

الاستنتاجات:

1. يختلف النظام السياسي لكلا البلدين من حيث الخصائص الإيديولوجية والمذهبية مع بقاء النظامين بصبغة اسلامية.
2. الملك في النظام السياسي السعودي يمتلك صلاحيات واسعة, وهو الصانع الرئيسي للقرار السعودي؛ الامر نفسه بالنسبة للمرشد الاعلى في النظام السياسي الايراني.
3. يساهم الاحزاب السياسية في ايران بكل توجهاتها في الانتخابات ولها فاعلية في النظام السياسي, وتنضوي ضمن شعارات الثورة الاسلامية, مع التركيز بينهم على انفتاح النظام السياسي امام المجتمع وامام العالم من عدمه؛ وتبقى مفردة الاصلاح نقطة جدل بين التيارات السياسية المختلفة.
4. النظام السياسي في المملكة العربية السعودية يخلوا من الاحزاب والانشطة السياسية, ويعد منغلقا مقارنة بمثيله الايراني من حيث التعددية السياسية.
5. تنوعت العلاقة بين البلدين على طول التاريخ بين التعاون والصراع, وان الصراع برز بشكل اكبر عند اندلاع الثورة الاسلامية واتخذ طابعا طائفيا.
6. فترة حكم الشاه في ايران كانت اكثر الفترات استقرارا في تاريخ العلاقة بين البلدين.
7. يسعى كل طرف على بسط نفوذه من خلال عقد تحالفات وانشاء تكتلات تضمن له الريادة الاقليمية؛ في حين ان أي تراجع من هذين الطرفين يسمح بتفوق الطرف الاخر.
8. ترى السعودية ان لديها من الامكانيات ما يمكنها من قيادة العالم الاسلامي السني وحماية توجهاتها الدينية؛ في حين ترى ايران ان قدراتها تجعلها المرشح للقيام بذات الدور.
9. ابعاد طائفية وسياسية وعسكرية وقومية تحرك قواعد اللعبة في الصراع السعودي – الايراني, وتحدد مستقبله.
10. عدم الاستقرار السياسي و تدهور الوضع الامني لمنطقة الشرق الاوسط وعسكرة المنطقة والحرب بالوكالات تعد من اهم تداعيات هذا الصراع.

[1] برهان غليون، نهاية النظام الإقليمي العربي، مقال منشور في موقع الجزيرة نيت بتاريخ 3-10-2004. للمزيد من التفاصيل حول المقالة يرجى زيارة الموقع عبر الرابط التالي:
https://www.aljazeera.net/opinions/2004/10/3/%D9%86%D9%87%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٦) – العدد (٣)، صيف ٢٠٢١
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

قائمة المصادر:

أولا: الكتب:

1. عبدالرزاق خلف محمد الطائي, النظام السياسي في المملكة العربية السعودية وجمهورية ايران الإسلامية- رؤية مقارنة, بحث منشور, مجلة مركز دراسات الإقليمية, العدد 30, 2009.
2. محمد سعيد ادريس, النظام الإقليمي للخليج العربي, مركز الدراسات الوحدة العربية, بيروت, 2002.
3. رزافي بسمة, القوى الفاعلة في صناعة القرار داخل الإدارة الأمريكية, بحث مقدم كلية الحقوق- قسم العلاقات الدولية, جامعة باتنة, لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية, 2002.
4. جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف.
5. الان غريش و دومنيك فيدل, الخليج مفاهيم لحرب معلنة, ترجمة ابراهيم الويس, دار القرطبة, بيروت, 1991.
6. علي حسين نيسان, عملية صنع القرار الخارجي في المملكة العربية السعودية, اطروحة دكتوراه غير منشورة, مقدمة الى كلية كلية العلوم السياسية, جامعة بغداد, 1997.
7. احمد حسن دحلان, دراسة في السياسة الداخلية للمملكة العربية السعودية, دار الشروق, جدة, 1984.
8. عبدالمعطي العساف, التنظيم الإداري في المملكة العربية السعودية, دار العلوم للطباعة والنشر, الرياض, 1984.
9. د. محمد بن صنيان, النخب السياسية, دراسة في التحولات والإخفاقات, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, 2004.
10. وحيد حمزة هاشم, نظام الحكم في المملكة العربية السعودية, مكتبة دار جدة, جدة, 1994.
11. بهمان بختياري, المؤسسات الحاكمة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية, مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية, ابوظبي, 1998.
12. عبدالمنعم مسعد, صنع القرار في ايران والعلاقات العربية الإيرانية, مركز الوحدة العربية, 2001.
13. محسن كديفر, نظريات الحكم في الفقه الشيعي, بحوث في ولاية الفقيه, دار الجديد للنشر والطباعة, بيروت, 2000.
14. سلطان محمد النعيمي, الفكر السياسي الإيراني, جذوره روافده أثاره, مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية, ابوظبي, 2009.
15. ويلفر برختام, من يحكم ايران؟ بنية السلطة في جمهورية ايران الإسلامية, مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية, ابوظبي, 2003.

ثانيا: البحوث والدراسات والمواقع الالكترونية:

1. د. غانم النجار, واقع ومستقبل الأوضاع السياسية في دول الخليج, بحث منشور في مجلة المستقبل, مركز دراسات الوحدة العربية, العدد269, بيروت, 2001.
2. ليث محمود, مفهوم السلطة السياسي الإسلامي المعاصر, رسالة ماجستير غير منشورة, مقدمة الى كلية العلوم السياسية, جامعة بغداد, بغداد, 2004.
3. يحيى داود, الدستور الإيراني- الوحدة الإسلامية, مقال نشر على موقع www.ars.org بتاريخ 2020/3/16.
4. نصيب عتيقة ونموشي نسرين, النظام السياسي في ايران, بحث غير منشور مقدم الى كلية الحقوق والعلوم السياسية, جامعة بسكرة, الجزائر.
5. نجاة ابركان, العلاقات الإيرانية العربية من تغيرات السبعينات الى ضغوط العولمة, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الحقوق والعلوم السياسية, جامعة باتنة, 2003.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٦) – العدد (٣)، صيف ٢٠٢١
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

6. يحيى داود عباس, تاريخ الجمهورية الإسلامية في ايران, بحث نُشر في مجلة مختارات ايرانية, العدد86, 2007.
7. د. محمد عبدالرحمن يونس العبيدي, تركيبة النظام السياسي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية, بحث نُشر في مجلة دراسات إقليمية, العدد 9, الموصل, 2008.
8. احمد مجيد عبدالله, التيارات والأحزاب السياسية المؤثرة في النظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية, رسالة ماجستير غير منشورة, مقدمة الى كلية العلوم السياسية, جامعة بغداد, بغداد, 2007.
9. عبدالرحمن جمعة, ماهي أهم التيارات السياسية في ايران, مقال نُشر في موقع www.sasapost.com بتاريخ 2014/5/12.
10. فاطمة الصمادي, الأحزاب السياسية الإيرانية.. عقدة السلطة التي لاتحل, مقال نُشر في موقع studies.aljazeera.net بتاريخ 28/11/ 2010.
11. يحيى داود, الدستور الإيراني- الوحدة الإسلامية, مقال نشر على موقع www.ars.org بتاريخ 2020/3/16.
12. يحيى داود عباس, تاريخ الجمهورية الإسلامية في ايران, بحث منشور في مجلة مختارات ايرانية, العدد86, 2007.
13. د. محمد عبدالرحمن يونس العبيدي, تركيبة النظام السياسي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية, بحث نُشر في مجلة دراسات إقليمية, العدد 9, الموصل, 2008.
14. عبدالرحمن جمعة, ماهي أهم التيارات السياسية في ايران, مقال نُشر في موقع www.sasapost.com بتاريخ 2014/5/12.
15. فاطمة الصمادي, الأحزاب السياسية الإيرانية.. عقدة السلطة التي لاتحل, مقال نُشر في موقع studies.aljazeera.net بتاريخ 28/11/ 2010.
16. احمد عردوم, الصراع السعودي – الإيراني واثره على اليمن, بحث نشر في مجلة العلوم السياسية والقانون- اصدارات المركز الديمقراطي العربي, العدد الثاني, سنة 2017, ص19.
17. د. روزاماري سعيد, النزاع حول الجزر العربية في الخليج خلال سنوات 1928- 1971, دراسة للعلاقات العربية- الإيرانية ودور بريطانيا فيها, بحث منشور في مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية, العدد السادس, 1976.
18. د. محمد السعيد, ايران والبحرين, بحث منشور في مجلة دراسات شرق اوسطية, العدد 191 مركز بحوث الشرق الأوسط, جامعة عين شمس, القاهرة.
19. جمال زكريا, العلاقات العربية – الإيرانية, بحث منشور في معهد بحوث والدراسات العربية للنشر, القاهرة, 1993, 152.
20. جاسم محمد, واقع العلاقات العربية- الإيرانية في منطقة الخليج العربي, بحث مشنور في مجلة الخليج العربي, العدد4, 1981.
21. ذكرت صحيفة الرأي العام الكويتية, ان المملكة العربية السعودية قدمت مساعدات للعراق بلغت في عام 1981 حوالي 6 مليارات دولار, كما زودته مئات الدبابات, فضلا عن تبليغ شركة ارامكو بالذهاب الى عراق لإصلاح منشأت النفطية التي تضررت جراء الحرب, كما قامت بتقديم مساعدات طبية وغذائية للعراق.
23. بهرام الكاظمي, العلاقات الإيرانية- السعودية, بحث مشنور في مجلة مختارات ايرانية, مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية, العدد7, 2001.
24. طاهر محمود احمد, العلاقات الخليجية- الإيرانية: نظرة مستقبلية, بحث منشور في مجلة السياسة الدولية, العدد 146, القاهرة, 2001.
25. مخلد مبيضين, العلاقات الخليجية – الإيرانية 1997- 2006, بحث منشور في مجلة المنارة, جامعة مؤتة, الأردن, العدد 2, 2008.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٦) – العدد (٣)، صيف ٢٠٢١
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

26. مخلد مبيضين, العلاقات الخليجية – الإيرانية 1997- 2006, بحث منشور في مجلة المنارة, جامعة مؤتة, الأردن, العدد 2, 2008.
27. لقاء مكي, السعودية في مواجهة ايران بالعراق؛ لمن الغلبة؟, بحث منشور في مركز للجزيرة للدراسات بتاريخ 26-3-2019, على الموقع https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/03/190326100913005.html
28. احمد عردوم, الصراع السعودي- الإيراني واثره على اليمن, بحث نُشر في مجلة العلوم السياسية والقانون, اصدارات المركز الديمقراطي العربي, العدد 2, 2017.
29. غريغوري غوس, ما وراء الطائفية: الحرب الباردة الجديدة في الشرق الأوسط, دراسة تحليلية صادرة عن مركز بروكنجز, الدوحة, 2014.
30. كمال عبيد, الصراع السعودي الإيراني يؤجج الفتنة الطائفية في الشرق الأوسط, مقال منشور على موقع al naba.org بتاريخ 30/12/ 2015.
31. وليد عبدالحي, ايران: مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020, دراسة منشورة, مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف, الجزائر, 2010.
32. بوحمامة اسامة, الاتفاق النووي الايراني وتأثيره على سياسات ايران تجاه المنطقة العربية, بحث منشور في مجلة دفاتر السياسة والقانون, العدد 18, 2018.
33. اتفاقية 5+1 التي عُقدت في14 تموز عام 2015 بين ايران ودول خمسة زائد واحد, تعد من أهم الإتفاقيات التي تمت بشأن برنامج ايران النووي على صعيد الدولي, حيث توصلت دول دائمة العضوية في مجلس الأمن + المانيا في مدينة فينا بالاتفاق مع ايران والتي كانت تشمل تخفيض النشاطات النووية للأخيرة, والسماح للمفتشين الدوليين بنفتيش منشئات نووية ومفاعل نووية لإيران, ومراقبة المواقع العسكرية لها؛ مقابل رفع عقوبات اقتصادية دولية عليها. قال الرئيس الأمريكي السابق باراك اوباما بهذا الخصوص " ان الاتفاق يقطع اي طريق امام ايران للحصول على الأسلحة النووية ". اما الرئيس الإيراني روحاني فقال " ان الأتفاق يفتح فصلا جديدا في علاقات ايران مع العالم ". لتفاصيل اكثر ارجع الى موسوعة ويكيبيديا https://ar.wikipedia.org
34. عمر سعدي سليم الموسوي, الاتفاق النووي بين ايران ودول 5+1, دراسة تحليلية منشورة بالمركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية, برلين.
35.للمزيد من تفاصيل يمكن زيارة موقع موسوعة ويكيبيديا/https://ar.wikipedia.org/wiki.
36. د. رباحي امينة, نحو نظرية اللاقطبية في النظام الدولي: مقاربة جديدة لدراسة التحول في النظام الدولي, بحث منشور في المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية, العدد4, 2015.
37.حذيفة قرشي، التحالف الإسلامي ومستقبل الحرب على الإرهاب، صحيفة اليوم, السعودية، 16-12-2015.
38. ياسمين فاروق, الطريق الطويل نحو تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي, مقال منشور في موقع مركز كارنيغي, واشنطن، بتاريخ 25-3-2019، للتفاصيل اكثر يرجى زيارة الموقع عبر الرابط التالي: https://carnegie-mec.org/2019/03/25/ar-pub-78592
39. للمزيد من التفاصيل راجع موقع ويكيبيديا على الرابط التالي: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D8%AF%D8%AE%D9%84_%D9%82%D9%88%D8%A7%D8%AA_%D8%AF%D8%B1%D8%B9_%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D9%8A%D8%B1%D8%A9_%D9%81%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D9%86
40. وصفي عقيل, الاختراق السياسي الايراني لدول الجوار العربي, دراسة حالة العراق, البحرين واليمن, بحث منشور في مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية للجامعة الاردنية, العدد4, 2018.

41. جمال عبدالله, السعودية وايران: صراع الادوار وانعكاساته الاقليمية, بحث منشور في موقع مركز الجزيرة للدراسات, بتاريخ 13-2-2016, لمزيد من التفاصيل يُرجى زيارة الموقع عبر الرابط التالي: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/02/201621393251989 78.html
42.مصطفي علوي, تحولات استراتيجية علي خريطة السياسية: الصراع الدولي وحدود تراجع النفوذالامريكي في الشرق الاوسط مجلة في منشور بحث ,السياسة الدولية, القاهرة ، العدد 194, 2013.
43.مصطفي علوي, تحولات استراتيجية علي خريطة السياسية: الصراع الدولي وحدود تراجع النفوذالامريكي في الشرق الاوسط مجلة في منشور بحث ,السياسة الدولية, القاهرة ، العدد 194, 2013.
44.مصطفى محمد صلاح محمد, السعودية وايران: صراع الادوار في الشرق الاوسط (البحرين, اليمن وسوريا نموذجا) بحث مشنور في موقع المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية, 2017, للمزيد من التفاصيل يُرجى زيارة الموقع عبر الرابط التالي: https://democraticac.de/?p=45532.
45.برهان غليون، نهاية النظام الإقليمي العربي، مقال منشور في موقع الجزيرة نيت بتاريخ 3-10-2004. للمزيد من التفاصيل حول المقالة يرجى زيارة الموقع عبر الرابط التالي: https://www.aljazeera.net/opinions/2004/10/3/%D9%86%D9%87%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A

پوختە:

هەر چەندە وڵاتی سعودیە یەکەم وڵاتبوو کەدانی نا بەرژێمی تازەی ئێران, وەپشتیوانی خۆی بۆ هەر هاریکاریەك دەربڕی, بەڵام هەر زوو ئەو ڕژێمە دەستی کرد بە دژایەتی سعودیە, وەك وەك ڕژێمێکی ئاینی کێبڕکێ ڕژێمی ئانی سعودیەی دەکرد, وەناکۆك بوون لەڕووی ئاینزاییەوە(المذهب) تەنانەت پێچەوەانەی ئامانجەکانی یەکتر بوون, بەرژەوەندییەکانیان لەڕووی مەزهەبی و سیاسییەوەجیاوازو ناکۆك بوون. ئەمەوێڕای ئەوەی کەسعودیەهەستی بەناڕەحەتی بەرامبەر بابەتی هەناردەکردنی بنەماکانی شۆرشي ئیسلامی لەئێران کرد, ترسی لەوەهەبوو کەئەو بابەتەرژێمی سیاسی لە سعودیەو, وەلەوڵاتانی هاوپەیمانی لەکەنداوی عەرەبی بکاتەئامانج.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٦) – العدد (٣)، صيف ٢٠٢١
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

The Saudi- Iranian Conflict and its Repercussions on the Middle East

Lecturer: Rebwar Abdulrahim Abdullah
Department of International Relations, Faculty of Law and International Relations, Soran University, Soran, Kurdistan Region, Iraq
rebwar.abdullah@gmail.com

Assistant Professor Dr. Azad Othman Salih
Department of International Relations, Faculty of Political Sciences, Salahaddin University, Erbil, Kurdistan Region, Iraq
azad.salih@su.edu.krd

Abstract
The Kingdom of Saudi Arabia was one of the first countries to recognize the new regime in Iran, and expressed its desire to cooperate with it, but soon the regime turned into a hostile regime, and that as an Islamic religious system, it competes with the Saudi regime in religion, opposes it in doctrine, and opposes it in goals. So the merging of what is a political discrepancy and a conflict with what is a sectarian difference or dispute between them and their allies in this struggle. In addition to the kingdom's feeling of provocation over the issue of "exporting the Iranian revolution" and its fear of targeting its ruling regime and those of the Gulf states in general.